بـــنـــك الـــشـــام ش.م.م

البـيـانات الـمـالـيـة الـمـوحـدة

31 كـانـون الأول 2017

Association of Syrian Certified Accountants

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي مصرف الشام ش.م.م.س.ع المحترمين

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017 وبيان الدخل الموحد وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2017، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

وفي رأينا فإن تلك القوائم المالية تعرض بعدالة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة") كما في 31 كانون الأول 2017 وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المذكورة، وذلك وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والقوانين والأنظمة المصرفية السورية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا، إننا مستقلون عن المصرف والشركة التابعة له وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code" وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات، وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الرئيسية:

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني هي الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

المخصصات المشكلة لمواجهة تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية

نظراً للطبيعة التقديرية في عملية احتساب مخصصات تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية وقيام الإدارة بتقدير هذه المخصصات من خلال تطبيق الأحكام واستخدام الفرضيات، ونظراً لأهمية التمويلات فإن قيمة هذه المخصصات تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا تقييم النظم والضوابط الرقابية الخاصة باعتماد وقيد الأنشطة التمويلية والاستثمارية في المصرف، وقمنا باختبار الضوابط الأساسية في عملية التصنيف الائتماني لتحديد من إذا كانت درجات المخاطر المخصصة للأطراف المقابلة مناسبة، وتم الاخذ بعين الاعتبار الحالات الفردية ذات الأهمية النسبية نظراً لحجم التمويل والأثر المحتمل لتغير المدخلات والافتراضات.

وفيما يتعلق بالمخصصات الإضافية التي تم تشكيلها بناءً على قرارات الإدارة، فتم التأكد من موضوعية الأدلة المقدمة وكفاية هذه المخصصات.

وتم التأكد من احتساب مخصصات تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية وذلك وفق أحكام القرارات الصادرة من قبل مجلس النقد والتسليف والتعميمات النافذة.

فروقات أسعار الصرف

شهدت الفترة المالية السابقة تغيرات كبيرة في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وعلى اعتبار أن جزء كبير من أصول والتزامات المصرف تأثر بهذا التغير كونها محتفظ بها بالعملات الأجنبية، وحيث أنه يجب تحويل جميع الحسابات بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية بغرض العرض العادل والصحيح للبيانات المالية الختامية.

ولذلك قمنا خلال عملية التدقيق بمطابقة النشرات التي يعتمد عليها المصرف في عمله مع أسعار الصرف الرسمية الصادرة من مصرف سوريا المركزي، مما يؤكد اعتماد أسعار الصرف المناسبة، وتم سحب عينة من الحسابات والمعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتأكد من تطبيق أسعار الصرف الرسمية، وتحويل فروقات الصرف إلى حسابات الفروقات المعتمدة لتظهر في التقارير المالية للمصرف.

تقييم الاستثمارات العقارية:

قد تتأثر الاستثمارات العقارية وقيمتها العادلة بعدة عوامل، منها إجراء تقدير لانخفاض القيمة باستخدام منهجيات خاطئة، او الاستعانة بنماذج تقييم ونسب خصم غير واقعية وغيرها من عوامل زيادة العرض أو المنافسة، ولهذا فقد قمنا بمراجعة عملية تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، ففي كانون الأول 2017 حصل البنك على تقيمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة.

أمور هامة اخرى

الدعاوى القضائية

قمنا بمتابعة الوضع القانوني للمصرف لما تحمله القضايا القانونية من أهمية عالية وتأثير كبير على أداء المصرف واستمراريته، وتم ذلك من خلال التنسيق مع المستشار القانوني لبنك الشام واستعراض ملفات الدعاوى المقامة من قبل المصرف أو عليه حتى الفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

من بين القضايا التي أقامها المصرف سابقاً قضية دار الاستثمار التي تتمتع بأهمية نسبية عالية، وتم استعراض آخر التطورات مع إدارة المصرف والمستشار القانوني، وذلك للتأكيد على استمرار مديونية مصرف الشام بذمة شركة دار الاستثمار ومدى توقع الإدارة لتحصيل كافة حقوق المصرف من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المقامة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة.

وكان البنك قد شكل مخصصاً بكامل قيمة المبلغ لمواجهة أي مخاطر عدم تحصيل، واطلعنا على متابعة الإدارة لهذه القضية مع المكتب القانوني المكلف ومواكبة المستجدات والتعامل معها بالطرق القانونية المناسبة بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

العقوبات المفروضة من قبل إدارة الخزينة الأمريكية

قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام، والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكية من التعامل مع البنك.

وقمنا بالاطلاع على تفاصيل العقوبات والتأكد من أنّ هذا القرار لن يؤثر على عمل البنك وذلك بسبب عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما قمنا بالتأكد من اتخاذ البنك لكافة التدابير والإجراءات القانونية الضرورية إزاء هذا القرار عن طريق مكتب محاماة في الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة النظر بالحظر المفروض والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والقوانين المتبعة في نظام الأوفاك.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

يتناول المعيار المحاسبي الدولي /24/ تحديد مخاطر التركيز والمخاطر الأخرى ذات الصلة وإفصاحات الأطراف ذات العلاقة الناشئة عن هذا الرصيد والدخل الناتج عنه.

تم تدقيق الأرصدة والأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والدخل ذو العلاقة وتم إجراء مجموعة من الاختبارات للضوابط والتدقيق للتحقق من الأطراف ذات العلاقة والمعاملات الخاصة بهم، مثل منح تمويلات وتسهيلات ائتمانية، وتم مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين وكانت مطابقة للإفصاحات المقدمة من قبل الإدارة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017، بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. ونتوقع الحصول على التقرير السنوي لسنة 2017 بعد تاريخ تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا.

تنحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث أن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي استنتاج دقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ووفقا للقوانين السورية المصرفية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ووفقا للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الشركة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا هي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق.

كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، تحريف، أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة للتدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى استنتاج حول وجود شك جوهري متعلق بقدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا تبين لنا وجود شك جوهري حول ذلك، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.
- قمنا بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.
- كذلك فإننا نقدم للمكلفين بالحوكمة تصريحاً بأننا قد التزمنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وأننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية أن لزم الامر.

من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعتبر بذلك مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم بتوصيف هذه المسائل في تقريرنا ما لم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإفصاح العلني حول المسألة، أو في الحالات النادرة جداً عندما نرى أن المسألة لا ينبغي أن يتم عرضها في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يُتوقع أن تزيد على المنافع المتحققة للمصلحة العامة في هذا الإفصاح.

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية

إن نطاق مراجعتنا يتضمن أيضا التأكد من مدى انسجام المصرف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

أ.د. حسين القاضي

شركة تدمر المهنية – محاسبون قانونيون المحدودة المسؤولية

9 نيسان 2018

دمشق، الجمهورية العربية السورية

شركة تدمر المهنية * س.ت ١٦٢٨٥ * محاسبون قانونيون المحدودة المسؤولية

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2017

	إيضاح	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	3	36,216,903,664	20,103,303,679
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	4	55,928,463,624	129,999,295,750
حسابات إستثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	5	-	1,658,540,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي	6	35,384,968,219	29,094,522,226
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	7	1,098,644,340	850,920,164
استثمارات عقارية	8	2,380,850,000	507,420,000
موجودات ثابتة - بالصافي	9	1,693,854,054	955,235,286
موجودات غير ملموسة	10	4,016,696	2,991,407
موجودات ضريبية مؤجلة	18	1,361,139	1,546,599
موجودات أخرى	11	744,709,231	1,294,766,153
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	2,163,455,530	2,514,903,864
مجموع الموجودات		**135,617,226,497**	**186,983,445,128**
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق المُلكية			
المطلوبات			
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	13	46,451,576,800	114,771,221,087
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	14	32,409,552,218	34,893,647,529
تأمينات نقدية	15	4,749,332,334	4,906,892,704
ذمم دائنة	16	137,394,330	18,644,035
مخصصات متنوعة	17	240,071,613	223,497,067
مخصص ضريبة الدخل	18	141,535,228	525,013,489
مطلوبات أخرى	19	2,875,095,205	1,129,974,102
مجموع المطلوبات		**87,004,557,728**	**156,468,890,013**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	20	24,896,590,303	6,195,922,186
احتياطي مخاطر الاستثمار	21	171,225,534	154,499,510
احتياطي معدل الأرباح		40,965,244	9,052,903
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		**25,108,781,081**	**6,359,474,599**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة		**112,113,338,809**	**162,828,364,612**
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي المصرف			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	22	5,000,000,000	5,000,000,000
احتياطي عام مخاطر التمويل	23	33,051,351	33,051,351
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	24	2,175,411,384	301,981,384
احتياطي قانوني	25	313,909,216	244,917,707
احتياطي خاص	25	313,909,216	244,917,707
احتياطي معدل الارباح		518,507,215	239,028,017
الأرباح المدورة غير المحققة		14,708,920,881	17,815,248,326
الأرباح المتراكمة المحققة		437,394,760	273,201,238
مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف		**23,501,104,023**	**24,152,345,730**
حقوق غير المسيطرة	26	2,783,665	2,734,786
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية		**135,617,226,497**	**186,983,445,128**

السيد علي يوسف العوضي رئيس مجلس الإدارة	السيد أحمد يوسف اللحام الرئيس التنفيذي	السيد حسام الحلاق المراقب المصرفي الداخلي

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

	إيضاح	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	**27**	4,057,310,091	2,394,371,971
إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	**28**	881,586,701	978,295,038
المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك	**29**	(6,618,228)	(40,887,514)
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة		**4,932,278,564**	**3,331,779,495**
احتياطي معدل الأرباح		(342,746,448)	(248,080,920)
اجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح		**4,589,532,116**	**3,083,698,575**
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي:		**(505,246,744)**	**(210,626,431)**
احتياطي مخاطر الاستثمار		(16,726,024)	(10,644,769)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار	**30**	(488,520,720)	(199,981,662)
حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال	**31**	**4,084,285,372**	**2,873,072,144**
صافي إيرادات الخدمات المصرفية	**32**	1,459,951,609	963,043,961
أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)		115,247,629	614,035,537
أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		(3,106,312,496)	6,896,219,734
إيرادات أخرى	**33**	7,117,509	4,624,696
إجمالي الدخل الخاص بالمصرف		**2,560,289,623**	**11,350,996,071**
نفقات الموظفين	**34**	(1,070,973,098)	(847,559,291)
استهلاكات وإطفاءات	**10-9**	(102,279,181)	(56,453,964)
مصاريف أخرى	**35**	(3,076,185,471)	(767,190,135)
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	**36**	(677,198,549)	(603,700,891)
مخصصات متنوعة		(50,000,000)	(50,000,107)
إجمالي المصروفات		**(4,976,636,299)**	**(2,324,904,388)**
الربح/(الخسارة) قبل الضريبة		**(2,416,346,676)**	**9,026,091,684**
مصروف ضريبة الدخل	**18**	(137,382,891)	(520,849,863)
صافي الربح السنة		**(2,553,729,567)**	**8,505,241,821**
يعود الى:			
مساهمي المصرف		(2,553,782,170)	8,505,198,892
حقوق غير المسيطرة		52,603	42,929
الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة	**37**	**(51.07)**	**170.10**

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

	الإيضاحات	*2017* *مدققة* ليرة سورية	*2016* *مدققة* ليرة سورية
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة		(2,416,346,676)	9,026,091,684
تعديلات لبنود غير نقدية:			
اهتلاكات واطفاءات		102,279,181	56,453,964
عائد حسابات الإستثمار المطلقة		505,246,744	210,626,431
مخصص تدني قيم وذمم أرصدة الأنشطة التمويلية		677,198,549	603,700,891
مخصصات متنوعة		50,000,000	50,000,107
صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**(1,081,622,202)**	**9,946,873,077**
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)		1,213,737,787	1,043,179,119
أرصدة مقيدة السحب*		(26,787,397,177)	-
ايداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		(1,106,425,049)	2,532,248,265
النقص (الزيادة) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات		(9,889,409,174)	10,619,546,290
النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى		513,924,957	(332,839,256)
الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)		(620,000,000)	1,519,350,000
ضريبة الدخل المدفوعة		(521,048,152)	(76,688,128)
تأمينات		111,168,914	(22,121,125,881)
ذمم دائنة		134,525,743	(97,248,422)
مطلوبات مختلفة		1,818,808,666	699,243,838
صافي التدفقات النقدية من النشاطات لتشغيلية		**(36,213,735,687)**	**3,732,538,902**
الاستثمارات في العقارات		-	-
شراء (بيع)الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية		(271,470,373)	(692,077,351)
شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية		(3,276,900)	(4,088,212)
شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية		(838,646,340)	(495,944,289)
موجودات ثابتة مالية		-	-
صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية		**(1,113,393,613)**	**(1,192,109,852)**
التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية			
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		19,298,638,381	1,220,989,194
حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح		316,248,529	239,028,017
الحسابات الجارية		(1,679,606,246)	8,824,951,752
أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية		(401,692,376)	(183,238,136)
توزيعات أرباح نقدية		(83,951,575)	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**17,449,636,713**	**10,101,730,827**
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد ومافي حكمه		1,822,459,582	(336,810,417)
صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة		**(18,055,033,005)**	**12,305,349,459**
يضاف			
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		34,205,452,668	21,900,103,209
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	**38**	**16,150,419,663**	**34,205,452,668**

*مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31-12-2017

	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات				احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الارباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
		احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح							
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	244,917,707	244,917,707	33,051,351	239,028,017	301,981,384	17,815,248,326	-	273,201,238	24,152,345,730	2,734,786	24,155,080,516
احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	-	-	1,873,430,000	-	-	-	1,873,430,000	-	1,873,430,000
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	-	279,479,198	-	-	-	-	279,479,198	-	279,479,198
توزيعات أرباح المساهمين	-	-	-	-	-	-	-	-	(250,000,000)	(250,000,000)	-	(250,000,000)
تعديلات سنوات سابقة*	-	-	-	-	-	-	(14,949)	-	*(353,786)	(368,735)	(3,724)	(372,459)
ربح(خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	-	(2,553,782,170)	-	(2,553,782,170)	52,603	(2,553,729,567)
تخصيص أرباح السنة	-	68,991,509	68,991,509	-	-	-	(3,106,312,496)	2,553,782,170	414,547,308	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2017	5,000,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	518,507,215	2,175,411,384	14,708,920,881	-	**437,394,760	23,501,104,023	2,783,665	23,503,887,688

*هي عبارة عن إقفال الأصل الضريبي المؤجل عن عام 2012 في الشركة التابعة (أموال الشام).
** الارباح المقترح توزيعها على المساهمين 250,000,000 ل س اي ما نسبته 57% من الارباح المدورة و ذلك بعد اخذ موافقة الجهات الوصائية .

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31-12-2016

	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات				احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الارباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
		احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح							
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	31,934,607	31,934,607	33,051,351	-	219,296,384	10,919,028,592	-	(909,811,720)	15,325,433,821	2,691,857	15,328,125,678
احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	-	-	82,685,000	-	-	-	82,685,000	-	82,685,000
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	-	239,028,017	-	-	-	-	239,028,017	-	239,028,017
ربح(خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	-	8,505,198,892	-	8,505,198,892	42,929	8,505,241,821
تخصيص أرباح السنة	-	212,983,100	212,983,100	-	-	-	6,896,219,734	(8,505,198,892)	1,183,012,958	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	5,000,000,000	244,917,707	244,917,707	33,051,351	239,028,017	301,981,384	17,815,248,326	-	273,201,238	24,152,345,730	2,734,786	24,155,080,516

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 و القرار 10592/م و بتاريخ 28 تموز 2011 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص باحداث المصارف الخاصة والمشتركة وتعليماته التنفيذية و تعديلاته والقانون رقم23للعام 2002 وقانون التجارة رقم 33لعام 2007، وقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.
خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة /91/ البند /3/ من المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءاً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها أحد عشر فرعاً (فرعان منها مغلق) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الاسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم أدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014
المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق"
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته الأولى بتاريخ 09-03-2018 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

هيئة الرقابة الشرعية:

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محداه نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً) ، تم تعيينها من قبل الجمعية العمومية و بناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 2017/05/21 ،

وحيث أن الدكتور عبد الباري مشعل تعذر عليه مباشرة أعمال الهيئة لظروف خاصة به ، تم ترشيح الدكتور محمد توفيق رمضان ليشغل مكانه ويكمل مدة ولايته ووافق مجلس النقد والتسليف على ذلك بالقرار رقم 97 تاريخ 2017/07/19 ، لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2 –السياسات المحاسبية:

أُسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية المُوحدة للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الاسلامية.
- تم إعداد البيانات المالية المُوحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات/المطلوبات المالية للمتاجرة، والموجودات/المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الآجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.
- يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية المُوحدة (سواء المُموَّلة من حسابات الاستثمار المُطلقة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المُعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد.

إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي:

		حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة	
الشركات التابعة	نسبة المساهمة	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية	99%	247,500,000	247,500,000
		247,500,000	**247,500,000**

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أوحتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقا لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ ب4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته.

تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.

في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2017. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين**
- **التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):**

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
- معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 الى 2014):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2014 إلى 2016):

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 1: تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 12: الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 28: الاستثمارات في المنشآت الزميلة و المشاريع المشتركة.

تعتبر التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، أما التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 12 فتعتبر نافذة في بداية أو بعد تاريخ 1 كانون الثاني 2017.

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2015 إلى 2017):

تعتبر هذه التحسينات نافذة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019. وتتضمن

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3: اندماج الأعمال.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 11: الاستثمارات ذات الترتيبات المشتركة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضريبة الدخل.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 23: تكلفة الاقتراض.

-المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2017 أو بعد:

- <u>التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 – "ضريبة الدخل"</u>

الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هذه التعديلات لتوضيح الإجراءات المحاسبية للأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالخسائر غير المحققة في الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، وتوضح هذه التعديلات أنه على المنشأة الأخذ بالاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من الأرباح الخاضعة للضريبة بحيث أنه قد يخصم من القيمة المعكوسة للفرق القابل للخصم. وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني **2017**.

- <u>التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 – "قائمة التدفقات النقدية" المبادرة بالإفصاح:</u>

وتعتبر هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي جزءاً من المتطلبات والإفصاحات التي على الشركات أن تبادر بها وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك لتوفير إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير التغيير الحاصل في المديونية والتي تنتج عن الأنشطة التمويلية للشركة، متضمنة التغييرات التي تنتج من التدفقات النقدية او حتى التغيرات التي لا تنتج من الأنشطة النقدية، وتعتبر هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني **2017**. ولا يطلب من الشركات عند البدء بالتطبيق تزويد القوائم المقارنة بأي معلومات لفترات سابقة.

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغير نافذة التطبيق:

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية"

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني **2018**، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على اساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.
سيتم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 فقط في البنود التي لم تغطه معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات الاسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الاسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية و بما لا يخالف احكام الشريعة الاسلامية .

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 – "الإيرادات من العقود مع الزبائن"

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقا للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالايرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني **2018**. يسمح بالتطبيق المبكر.

- التعديلات على معيار التقرير المالي رقم 2 –"الدفع على أساس الأسهم" توضيح وقياس عمليات الدفع القائمة على المشاركة:

عند تطبيق هذه التعديلات فإنه يتوجب على المنشآت اعتماد هذه التعديلات بدون أثر رجعي. وتعتبر نافذة التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني **2018**، كما يسمح بالاعتماد المبكر لهذه التعديلات.
وتهدف التعديلات إلى إلغاء أثر التفاوت في التطبيق رغم أنها ضيقة النطاق وتتناول مجالات محددة في التصنيف والقياس، حيث ركزت هذه التعديلات على ثلاث جوانب: آثار شروط الاستحقاق على قياس عمليات الدفع النقدية للمعاملات بالأسهم، تصنيف معاملة الدفع بالأسهم مع خواص التصفية الصافية للضرائب المقتطعة، أثر المحاسبة في تغير بنود وشروط الدفع على أساس الأسهم وتغيير تصنيفها من تسويات نقدية إلى بنود حقوق ملكية.

- تطبيق معيار التقرير المالية الدولي رقم 9 –"الأدوات المالية" مع معيار التقرير المالي الدولي رقم 4 –"عقود التأمين" – تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي رقم4.

تتناول هذه التعديلات الاعتبارات الناشئة بسبب تطبيق معيار التقارير المالية الجديد رقم 9 وذلك قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 الخاص بعقود التأمين، والذي يستبدل معيار التقرير المالي رقم 4.
وتقدم هذه التعديلات خيارين للشركات المصدرة لعقود التامين: إعفاء مؤقت من تطبيق المعيار 9، ومدخل التغطية.
عند اعتماد مدخل التغطية فإنه يتطلب من المنشأة استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 مع المعيار الدولي رقم 4.
أما عند اعتماد الإعفاء المؤقت فعلى المنشآة تقديم إفصاح كافٍ مطلوب في نواح أخرى من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.
يعتبر هذا التطبيق نافذاً للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني **2018.**

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 –"تحويلات الاستثمارات العقارية"

توضح هذه التعديلات متى يتوجب على المنشأة نقل الممتلكات ومن ضمنها تحت الإنشاء أو التطوير من أو إلى ممتلكات قيد الاستثمار.
وتوضح هذه التعديلات أن تغيراً في الاستخدام ينتج عندما تعتبر هذه الممتلكات أو تقترب من تحقيق تعريف الممتلكات قيد الاستثمار مع توفر دليل للتغير في الاستخدام. مع ملاحظة أن مجرد تغير نية الإدارة في استخدام هذه الممتلكات لا يوفر دليلاً على التغير في الاستخدام كما هو مطلوب.
يتوجب على المنشآت التطبيق بأثر رجعي على التغيرات في الاستخدام التي تحدث في أو بعد بداية سنة إعداد التقارير المالية، كما يجب عليها إعادة تصنيف العقارات المحتفظ بها في ذلك التاريخ، وإذا كان مناسباً كذلك إعادة تصنيف الممتلكات لتعكس الشروط الموجودة في ذلك التاريخ.
تعتبر هذه التعديلات نافذة التطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني **2018.**

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 – "عقود الإيجار"

ويهتم بتوضيح طرق الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الايجار- حل محل المعيار المحاسبي الدولي 17، حيث أن نمط الاعتراف بمصروف الأجار سوف يتسارع بالمقارنة مع المطبق حالياً، ويعتبر واجب التطبيق من السنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني **2019**.

–معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 –"عقود التأمين"

يتم تطبيق هذا المعيار الدولي على جميع انواع عقود التأمين وبغض النظر عن طبيعة المنشأة المصدرة لهذه العقود، ومع تامين محدد وأدوات مالية مع ميزات المشاركة التقديرية.
ويهدف هذا المعيار بشكل رئيسي إلى تأمين نموذج محاسبي لعقود التأمين على نحو أكثر فائدة وثبات للمؤمن عليهم، وعلى خلاف متطلبات معيار التقرير المالي 4 والتي تقوم على جدولة الممارسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التامين، والذي يغطي كل النواحي المحاسبية ذات الصلة.
ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول للفترات التقرير المالي التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني **2021**، ويطلب فيه معلومات مقارنة كما يسمح بالتطبيق المبكر في حال كانت المنشأة قد طبقت مسبقاً أو ستقوم بتطبيق معايير التقارير المالية رقم 15 ورقم 9 في نفس تاريخ تطبيق هذا المعيار.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

-معيار المحاسبة المالي رقم 27 المتعلق بحسابات الاستثمار:

سوف يحل معيار المحاسبة المالي رقم 27 محل كل من معيار المحاسبة المالي رقم 5 المتعلق بالافصاحات على أساس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الاستثمار ومعيار المحاسبة المالي رقم 6 المتعلق بحقوق حاملي حسابات الاستثمار وما في حكمها. عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الافصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الاستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

-معيار المحاسبة المالي رقم 30 اضمحلال الموجودات و الخسائر الائتمانية :

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم "30" في شهر تشرين الثاني 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكّر.

التصنيف و القياس:

حسب المعيار المحاسبي رقم 25 الاستثمار في الصكوك و الاسهم و الادوات المشابهة تصنف الاستثمارات باعتبارها :

1- ادوات دين و التي تصنف ضمن الفئات التالية :
   - الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .
   - الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المستنفدة .
2- أدوات الملكية و التي تصنف ضمن الفئات التالية :
   - الاستثمار بالقيمة العادلة, من خلال قائمة الدخل .
   - الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة , من خلال حقوق الملكية .

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

يجوز تصنيف الاستثمار عند الاثبات لأول مرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بما يتفق و الاستراتيجية الاستثمارية المعتمدة لدى البنك .

بعد الاثبات الأولي , تقاس كافة الاستثمارات بحسب التصنيف الاولي لها , اي بالقيمة العادلة , او بالتكلفة المستنفدة .

الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية:

يحل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الآجلة على جميع المبالغ المستحقة القبض المثبتة والتعرضات غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات والاعتمادات المستندية والالتزام القائم على الصرف الأجنبي والمراكز الأخرى المماثلة.

سيقوم البنك بتصنيف موجوداته الخاضعة إلى الخسائر الائتمانية إلى الثلاث مراحل التالية وفقاً لمنهجيّة معيار المحاسبة المالي رقم 30:

- **المرحلة الأولى-** الذمم المدينة المنتجة: الذمم المدينة التي لم تتدهور بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتمّ تسجيل مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعه على مدى 12 شهراً.
- **المرحلة الثانية-** الذمم المدينة المتعثرة: الذمم المدينة التي تدهورت بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتمّ تسجيل الخسائر الائتمانية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر
- **المرحلة الثالثة-** الذمم المدينة المضمحلة: بالنسبة للذمم المدينة المضمحلة ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.ولتقييم مجموعة من النتائج المحتملة يعتزم البنك على وضع سيناريوهات مختلفة، بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، سيستمد البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالات المرجحة لتحديد مخصصات الاضمحلال وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبيّة.

نهج الاضمحلال:

سيقوم البنك بإثبات خسائر الاضمحلال على جميع الموجودات المالية والاستثمارية الأخرى والتعرضات الخاضعة للمخاطر بخلاف المخاطر الائتمانية (بخلاف المخزون), والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

سيتم قياس خسائر الضمحلال التي تتجاوز القيمة المدرجة للموجود قيمتها القابلة للاسترداد , إن القيمة القابلة للاسترداد تعد القيمة الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.

نهج صافي القيمة المتوقع تحقيقها:

سيقوم البنك بإثبات الاضمحلال على المخزون المثبت نتيجة للمعاملات المالية التي تستند على الهيكل القائم على المتاجرة، على سبيل المثال مبيعات الدفع المؤجل بما في ذلك المرابحة والسلم والاستصناع.

سيقوم البنك بعد الاثبات المبدئي بقياس كافة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها أيهما أقل. إنّ صافي القيمة المتوقع تحقيقها هي سعر البيع المقدر ضمن الاعمال الاعتيادية محسوماً منها التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء عملية البيع بالأخذ بالاعتبار العوامل الخاصة بالبنك.

محاسبة التحوط :

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كذلك قواعد جديدة لمحاسبة التحوط تهدف إلى جعل محاسبة التحوط متماشية مع ممارسات إدارة المخاطر. لا يغطي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ التوجيهات المتعلقة بمحاسبة التحوط على المستوى الكلي حيث أن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية يعمل عليها كمشروع منفصل. يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ خيار تأجيل تطبيق محاسبة التحوط وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والاستمرار في تطبيق محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ .

و سيتم اعتماد البنك على تطبيق محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم9 , بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية.

الأثر المتوقع:

وفقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بالتطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، سيسمح للبنك بإثبات أي فرق بين القيمة المدرجة السابقة بموجب قرارات مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي والقيمة المدرجة للخسائر التي تنسب إلى المساهمين في بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية (التي تتضمن على تاريخ التطبيق المبدئي) في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمخصص المتراكم العائد إلى المساهمين، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار المطلقة، المتعلقة بالفترات السابقة، سيتم تعديلها بتخصيص مبلغ من احتياطي مخاطر الاستثمار المعني (احتياطي معدل الأرباح في حالة حدوث عجز) مع الحصول على الموافقات الشرعية اللازمة.

كما يقدم المعيار الجديد متطلبات الإفصاح والتغيرات في العرض. ومن المتوقع بأن تؤدي هذه المتطلبات إلى تغيير طبيعة ومدى إفصاحات المجموعة عن أدواتها المالية وبالأخص في سنة تطبيق المعيار الجديد.

و من المتوقع ان تطبيق هذا المعيار لن يكون له اثر مالي او أي اثر اخر كون البنك محتفظ بمخصصات اضافية استنادا لاختبارا ت الجهد السابقة.

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

الحوكمة:

بهدف تطبيق المعيار رقم 30 قام المصرف بتشكيل لجنة مختصة أخذت على عاتقها دراسة متطلبات المعيار و تحديد المتطلبات اللازمة للتطبيق و تحديد فجوة البيانات المطلوب استدراكها.

تقوم اللجنة بتحليل و معالجة البيانات و بيان أثر تطبيق المعيار على المركز المالي للبنك و قائمة الدخل و المخصصات الواجب تشكيلها.

تُعرض الصيغة النهائية لنموذج الأعمال على المدقق الخارجي وصولاً إلى التوصيات المناسبة التي تضمن أن يكون نموذج الأعمال محكم و مناسب للمصرف و يأخذ بعين الاعتبار كافة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها كل من المصرف و متعامليه الأمر الذي من شأنه أن يفرض على المصرف التحوط ضد المخاطر المتوقعة ليكون قادراً على مواجهة تلك المخاطر إن حدثت و وقعت.

التغييرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالإجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الإئتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبية والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي.يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إالى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية:

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة عن المساهمين.

بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره (600,746,766) ليرة سورية، تحتسب الزكاة بمعدل 2.5775% سنوياً (حسب السنة الميلادية) بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات أوطريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي (23,307,343,002) ليرة سورية.

تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكى لمرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الأسلامية.

تقوم أسهم المصرف بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً للدخل) تزكى بمبلغ 11,79 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالكها نسبة 2.5775 % من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة حسب السنة الميلادية.

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية. وخلال عام 2017 تم ترحيل مبالغ (1,003,639ل.س) إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,385,334 ل.س) خلال عام 2016.

وهذه المبالغ ناتجة عن:

البيان	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
فوائد من البنوك		1,313,334
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية	999,839	7,500
زيادة بالصندوق	3,800	64,500
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	**1,003,639**	**1,385,334**
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة		-
الزيادة خلال العام	1,003,639	1,385,334
الاستخدامات خلال العام	(1,003,639)	(1,385,334)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر الفترة	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أُسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الاموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة:الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق بناءعلى الشرائح التالية:

	2017	2016
حساب التوفير	30%	30%
وديعة العطاء	85%	85%
وديعة الأمان	90%	90%
حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر	55%	55%
حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر	75%	75%
حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر	80%	80%
حساب لأجل (وديعة) لمدة تسعة أشهر	85%	85%
حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر أشهر	85%	85%
حساب لأجل (وديعة) لمدة اربعة وعشرين شهراً	90%	90%

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها.

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير.أو المخالفة

يتم التنضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق اما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر.يقصد بالتنضيض احتساب وتحديد الربح.

لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة و أرصدة التمويلات.

الوكالات الاستثمارية(وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحبُ الحسابِ الاستثماري (الموكلُ) البنكَ (الوكيلَ) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق ، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على المصرف،في نهاية الفترة الاستثمارية يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار،مع إمكانية قيام المصرف بالتبرع لأصحاب حسابات الاستثمار،ويستحق وكيلُ الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار ، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء . وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة ، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها، فيضمن وفق ماقررته المعايير الشرعية .

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

	31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2016		
	سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو
متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار	%5.91	%1.27	%0.47	%4.89	%1.22	%1.10

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

	31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2016		
	سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو
متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار	12.92%	2.79%	1.03%	%8.37	%2.04	%1.96

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق كحد أقصى.

قام المصرف بالتبرع بجزء من ارباحه لأصحاب الاستثمار المطلقة في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100% .

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلقة.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري

قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما موّل البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع):

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الادارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت اموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصالح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة ،

ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)
- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين: فيختص المساهم بربح هذا الحساب.

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة:

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

الأرصدة والعمليات:

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

4شركات المجموعة:

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) الى عملة التقرير المعتمدة في بيان المركز المالي الموحد، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم على أساس ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصروفات في بيان الدخل.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أوخدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

ج. الأدوات المالية – الأعتراف الأولي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف:

عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو المتعارف عليه في السوق يتم الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة (تاريخ إبرام الصفقة).

الاعتراف الأولي بالأدوات المالية:

إن عملية تصنيف الأدوات المالية ضمن مجموعات معينة عند الاعتراف الأولي بها يعتمد على الغرض من اقتنائها، وخصائصها، كافة الأدوات المالية يتم الاعتراف بها واثباتها في تاريخ اقتنائها وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الأدوات أو القيمة العادلة للمقابل العيني، وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

الموجودات أو المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة:

هي استثمارات تم اقتناؤها أو إنشاؤها أصلاً بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل بالأسعار أو هامش الربح للمتعاملين وتصنف لغرض المتاجرة أي استثمارات تمثل جزءاً من محفظة لها نمط أرباح حقيقي (فعلي).

- يتم تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو إعادة شراءها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار مع بعضها البعض ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.
- يتم في نهاية الفترة المالية تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيّرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث التغيّر، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بما فيها التغيّر في القيمة العادلة الناتج عن فروق تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.
- يتم تسجيل الأرباح المُوزعة أو العوائد في بيان الدخل ضمن بند إيرادات موجودات للمتاجرة.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من أو إلى هذا البند، ولا يجوز تصنيف أي أدوات ملكية ليس لها أسعار في أسواق نشطة ضمن هذه المجموعة.

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبيـة المستخدمة(تتمة):

الموجودات المالية المُحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

- هي استثمارات يكون للمصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم إثباتها بالتكلفة مُضافاً إليها أية مصروفات مُباشرة تتعلق بالاقتناء، وفي حال وجود تدني يُؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو أي جزء منه في نهاية الفترة المالية يتم تسجيله في بيان الدخل ضمن بند مخصص تدني استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كخسارة تدني وإظهار هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد أخذ قيمة التدني بالاعتبار.

الموجودات المالية المُتاحة للبيع:

- هي الاستثمارات الأخرى التي لايحتفظ بها بغرض المتاجرة أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المُتاحة للبيع بالقيمة العادلة مُضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويُعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المُطلقة وأصحاب حقوق الملكية.
- يتم تسجيل الخسائر غير المُحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية المُتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة، مع مراعاة الفصل مابين حصص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بشرط عدم وجود انخفاض دائم في القيمة. أما إذا تحقق انخفاض دائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع سبق وتم الاعتراف به في حقوق الملكية يعاد إثباتها في قائمة الدخل، أما الخسائر الناتجة عن الانخفاض غير المؤقت المعترف بها في قائمة الدخل عن الاستثمار في الصكوك أو الأسهم والمصنفة "متاحة للبيع" فلا يجوز عكسها من قائمة الدخل.
- يتم قياس الأرباح (الخسائر) المُحققة من عملية بيع أي من الموجودات المالية المُتاحة للبيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المُتحصل من عملية البيع ويتم إثبات الناتج بالإضافة إلى حصة هذا الاستثمار السابقة في احتياطي القيمة العادلة – إن وُجد – في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.
- يتم تسجيل الأرباح المُتأتية من الموجودات المالية المُتاحة للبيع في تاريخ الإعلان عن توزيعها في بيان الدخل.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي القيمة العادلة.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يُمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني:

- يقوم المصرف وبكل تاريخ ميزانية بمراجعة وقياس فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت (انخفضت) قيمتها.
- يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على التدني كنتيجة لحدوث حدث واحد أو اكثر من حدث بعد عملية الاعتراف الأولي وهذا الحدث أو الأحداث لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.
- الأدلة على التدني يمكن أن تتضمن معاناة العميل أو مجموعة من العملاء من مشاكل مالية جوهرية، التوقف عن الدفع أو التأخر في تسديد أصل الدين أو الربح، واحتمالية حدوث إفلاس لهم أو إعادة تنظيم مالي.

عقود المُرابحة:

- بغرض التفادي والتقليل من المخاطر المترتبة على المصرف نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من المصرف، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم المصرف وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، و يأخذ المصرف منه هامش الجدية.
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على المصرف بإعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط يعاد هامش الجدية كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المبيعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف.
- أما في حالة اتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- يخير المتعامل في هامش الجدية بين استثماره على أساس المضاربة الشرعية وبين معاملته معاملة الحساب الجاري المحجوز عليه .
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المُرابحة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المُؤجلة (الذي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنه على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم إثبات ذمم البيوع المُؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص للديون غير المنتجة).

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

السلم والسلم المُوازي:

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلَم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- في نهاية الفترة المالية يتم تكوين مُخصص تدني إذا كان هنالك احتمالا قوياً بعدم وفاء المُسلَم إليه (البائع) بالمُسلم فيه (البضاعة) أو احتمالا قوياً بانخفاض قيمة المُسلم فيه.
- عند تسلم المصرف للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها المصرف على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم المُوازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع المُوازي:

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل المصرف منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع المُوازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أيّ تكاليف إضافية يدفعها المصرف في عقود الاستصناع المُوازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ المصرف بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

موجودات مُتاحة للبيع الآجل:

- يتم إثبات الموجودات المُتاحة للبيع الآجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مُباشرة مُتعلقة بالاقتناء).
- يتم تقييم الموجودات المُتاحة للبيع الآجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة ويتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المُحققة في حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.
- يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الآجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق مُوزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتُسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.
- يتم تسجيل ذمم البيع الآجل عند التعاقد بقيمتها الاسمية (المُتعاقد عليها). وتقاس في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها

التمويل بالمُضاربة:

- يتم تسجيل عمليات تمويل المُضاربة عند تسليم رأس المال (نقداً كان أو عيناً) إلى المُضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدَّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده المصرف من رأس مال المُضاربة.
- يتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمَّا في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمَّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر المصرف لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها راسمال المُضاربة..
- إذا لم يسلم المضارب إلى المصرف رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم اثبات المستحقات ذمماً على المضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المُضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المُضارب، اما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم اثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

2-السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

التمويل بالمُشاركة:

- يتم تسجيل حصة المصرف في رأس مال المُشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المُشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل..
- يتم قياس حصة المصرف في رأس مال المُشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المُشاركة المُتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المبيعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المبيعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمُشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمَّا في حالة استمرار المُشاركة لأكثر من فترة مالية فإنَّه يتم تسجيل نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين المصرف والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمَّا نصيب المصرف في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب المصرف في راسمال المُشاركة.
- يتم إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى المصرف نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم اثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك..

الاستثمارات المقيدة:

- هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، حيث لا يحق للمصرف حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

تدني التمويلات المباشرة والأرصدة والودائع لدى المصارف:

- فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة والأرصدة لدى المصارف والتي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة، يقوم المصرف بمراجعة وقياس وبشكل إفرادي فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على تدني قيمة الموجودات، إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث خسارة تدني يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الظاهرة في الدفاتر للموجود المالي والقيمة النقدية المتوقع تحقيقها.
- يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية المتدنية من خلال حساب المخصص يعترف في بيان الدخل بالخسارة في بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسييلها أو تم نقلها للمصرف.
- اذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في خسائر التدني التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف بالتدني فإن خسارة التدني المعترف بها سابقاً يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال عملية تعديل رصيد المخصص..
- إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم اعدامها فإن المتحصلات يتم اثباتها في بيان الدخل كإيرادات أو يخفض بها بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- تعكس عملية احتساب القيمة النقدية المتوقع تحقيقها للموجودات المالية التي تكون مضمونة بضمانات معينة التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من عملية تسييل الضمانات مطروحاً منها تكاليف الاستحواذ وتكاليف بيع الضمانات.
- لأغراض التقييم الجماعي لمجموعة من التمويلات، فإنه يتم تجميع التمويلات في مجموعات بناءً على نظام المصرف الداخلي المعمول فيه لتصنيف التمويلات والذي ياخذ بالاعتبار صفات وخصائص المخاطر الائتمانية مثل نوع الموجودات المالية، الصناعة، الموقع الجغرافي، نوع الضمانات، وضع المستحقات والعوامل الاخرى الملائمة..
- التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من التمويلات والتي تقيم على أساس جماعي لأغراض التدني يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية للخسائر التي حدثت لتمويلات تحمل نفس صفات المخاطر الإئتمانية..

2 –السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبيـة المستخدمة(تتمة):

ح. إلغاء الاعتراف (إخراج الموجودات والمطلوبات من الميزانية):

الموجودات المالية:

يتم إخراج الموجودات المالية من الميزانية عندما:

- ينتهي حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم المصرف بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه الدفع الى طرف ثالث التدفقات النقدية من الموجودات المالية دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من المصرف تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية:

– يتم إخراج المطلوبات المالية من الميزانية عندما يتم إلغاء أو إنتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

خ. الكفالات المالية (Financial guarantees):

- يقوم المصرف من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلاوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام المصرف لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما..
- أي زيادة للالتزام المتعلق بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلاوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

د. استثمارات في شركات زميلة:

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس المصرف فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر المصرف عليها)، وفقاً لما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف (501/م.ن/ ب4) وتعديلاته. وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة المصرف من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للمصرف من الشركة الزميلة نقصاناً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة المصرف في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن المصرف يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين المصرف والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة المصرف في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم اطفاؤها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

ذ. الإجارة والإجارة المُنتهية بالتمليك:

- تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتهتلك هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (المصرف) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تفاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها..
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تثبت تكلفة الأصلاحات التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء أصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

2-السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبيـة المستخدمة(تتمة)

ر. **الاستثمارات في العقارات:**

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقتناه بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

ز. **احتياطي مخاطر الاستثمار:**

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.
- عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهتها.

س. **احتياطي مُعدَّل الأرباح:**

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المُضارب (المصرف) بغرض المُحافظة على مُستوى مُعين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- يؤول الرصيد المُتبقي في مبلغ الاحتياطي المُتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.

ش. **القيمة العادلة للموجودات المالية:**

- عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.
- في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
- وفي حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح المصرف عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على المصرف الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقديراتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.

القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة:

- تُمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المُتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مُرخصة ومُعتمدة.

اهتلاك موجودات قيد الاستثمار أوالتصفية:

- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بدايةً بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

2-السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة)

الموجودات الثابتة:

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم اهتلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام.
- وبطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والاعمار الانتاجية التالية:

البيان	النسبة المئوية
المباني	2.5٪
تحسينات على العقارات مستأجرة	10٪ أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكومبيوتر وتجهيزات المكاتب	20٪
السيارات	20٪

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

ص. <u>المُخصصات:</u>

يتم الاعتراف بالمُخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ الميزانية العمومية ناشئة عن أحداث سابقة وأنَّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

- **<u>مُخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين:</u>**

لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

<u>المكافآت المرتبطة بالأسهم:</u>

لا توجد مكافأت مرتبطة بالأسهم.

ض. <u>ضريبة الدخل:</u>

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها المصرف.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

2-السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة)

ط. رأس المال:

- **تكاليف إصدار أو شراء أسهم المصرف:**

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم المصرف على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء:

حسابات الاستثمار المقيدة:

يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لاتعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولاتظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

في حال تكييف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد المضاربة يحصل المصرف على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل المصرف على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة ويتحمل المصرف حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

في حال تكييف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد الوكالة يحصل المصرف على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيدة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا.

يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. التقاص:

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية المُلزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف:

- يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة.
- يحقق المصرف دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

1) **الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن:** يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.
العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.
2) **الدخل من الصفقات (العمليات):** مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية).
العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

ف. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق المصرف، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ق. الموجودات المالية المرهونة:

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحيفتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

2-السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة)

ك. الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مُستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في الميزانية العامة ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

ل. الموجودات غير الملموسة:

أ - الشهرة:

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تُمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة المصرف في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند مُنفصل كموجودات غير ملموسة، أمَّا الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب-الموجودات غير الملموسة الأُخرى:

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقيَّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أمَّا الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أُخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة مُحددة أو لفترة غير مُحددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أمَّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مُراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
- يتم مُراجعة أيَّة مُؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مُراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أيَّة تعديلات على الفترات اللاحقة.
- يتم الاعتراف بنفقات الأبحاث كمصروف يحمل فور حدوثه على بيان الدخل.
- يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة خلال مرحلة تطوير أصل غير ملموس كأصل شريطة قدرة المصرف على إظهار أو تحقيق:
  - الجدوى والقدرة التقنية على إكمال الأصل غير الملموس ليصبح جاهزاً للبيع أو للاستخدام.
  - نية المنشأة في إكمال الأصل وبيعه أواستخدامه.
  - قدرة المنشأة على بيع أو استخدام الأصل.
  - كيف سينتج هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية، ويتضمن ذلك قدرة المنشأة على إظهار وجود سوق للأصل الجديد أوفوائده إذا كان سيتم استخدامه داخلياً.
  - وجود القدرة التقنية والمالية لدى المنشأة لإكمال الأصل وتجهيزه للبيع أو للاستخدام.
  - قدرة المنشأة على قياس وبشكل يعتمد عليه التكلفة المدفوعة على الأصل غير الملموس في مرحلة التطوير.
- يتم احتساب الاطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب أطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى:

برامج معلوماتية	%20

م. النقد وما في حكمه:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر(استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى المصارف، وتنزل ودائع المصارف التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
نقد في الخزينة	2,093,748,157	1,729,776,698
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:		
حسابات جارية / ودائع تحت الطلب	31,212,181,859	16,472,601,308
متطلبات الاحتياطي النقدي(*)	2,910,973,648	1,900,925,673
	36,216,903,664	**20,103,303,679**

(*)وفقا لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ (2,910,973,648) ليرة سورية والتي تمثل نسبة **5%** من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد الى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 آيار للعام 2011 مقابل مبلغ (1,900,925,673) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
البيان	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*
حسابات جارية وتحت الطلب	8,156,242,513	12,248,358,565	30,353,965,944	22,298,561,766	38,510,208,457	34,546,920,331
حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	75,000,000	1,040,000,000	16,755,120,000	94,049,766,890	16,830,120,000	95,089,766,890
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الاصلي 3 أشهر او أقل	-	-	588,135,167	362,608,529	588,135,167	362,608,529
	8,231,242,513	**13,288,358,565**	**47,697,221,111**	**116,710,937,185**	**55,928,463,624**	**129,999,295,750**

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.
بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية 26,787,397,177 ليرة سورية.

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
البيان	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*
حسابات استثمارات مطلقة استحقاقها الاصلي تزيد عن 3 أشهر	-	35,000,000	5,711,775,848	8,402,081,690	5,711,775,848	8,437,081,690
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الاصلي تزيد عن 3 أشهر	-	-	-	-	-	-
مخصص انخفاض في قيمة وكالات استثمارية	-	-	(5,711,775,848)	(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	(6,778,541,690)
	-	**35,000,000**	**-**	**1,623,540,000**	**-**	**1,658,540,000**

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
رصيد في بداية السنة	(6,778,541,690)	(4,410,250,670)
يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة	-	-
فروقات سعر الصرف	1,066,765,842	(2,368,291,020)
رصيد نهاية السنة	**(5,711,775,848)**	**(6,778,541,690)**

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر(تتمة):

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.
أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .
أصدرت المحكمة المختصة *"الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات"* حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.
وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق الى تلك المجموعات، بالإضافة الى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.
إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة أعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة .وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.
تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقرة من قبله.
في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب الحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

<u>آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:</u>
بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
•وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/آب/2015 وتم احالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث اكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية اصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في امكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتيحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 2016/02/11 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها و تمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق المصرف و تم استلام اقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية و قام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد و تم تبليغ دار الاستثمار و نحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
البيان	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*	2017 *ليرة سورية*	2016 *ليرة سورية*
المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	40,996,068,071	33,690,929,236	-	-	40,996,068,071	33,690,929,236
يضاف: ذمم اخرى(**)	108,800,323	128,906,599	-	-	108,800,323	128,906,599
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(2,726,348,737)	(2,338,871,258)	-	-	(2,726,348,737)	(2,338,871,258)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(89,391,910)	(129,154,591)	-	-	(89,391,910)	(129,154,591)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (****)	(2,904,159,528)	(2,257,287,760)	-	-	(2,904,159,528)	(2,257,287,760)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	**35,384,968,219**	**29,094,522,226**	**-**	**-**	**35,384,968,219**	**29,094,522,226**

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة)

(*)بلغت ذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 1,839,097,024 ل.س أي ما نسبته (4.474%) من رصيد ذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات كما في 2017/12/31 مُقابل 2,286,779,738 ليرة سورية أي ما نسبته (6.76%) في 2016/12/31

بلغت ذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 1,749,705,113 ليرة سورية أي ما نسبته (4.266 ٪) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة مقابل 2,157,625,147 ليرة سورية أي ما نسبته (6.40 ٪) للسنة السابقة.

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الكفالات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يفِ العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
وفيما يلي تفصيل الحركة على **مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات**:

	2017			2016		
	ليرة سورية الديون المنتجة	ليرة سورية الديون الغير منتجة	ليرة سورية المجموع	ليرة سورية الديون المنتجة	ليرة سورية الديون الغير منتجة	ليرة سورية المجموع
الرصيد في بداية السنة	142,116,798	2,115,170,962	2,257,287,760	233,905,455	1,359,974,351	1,593,879,806
المكون خلال السنة	2,678,194	674,520,355	677,198,549	-	695,305,666	695,305,666
الاستردادات خلال السنة	-	-	-	(91,790,408)	-	(91,790,408)
المستخدم من المخصص خلال السنة (ديون معدومة)	-	-	-	-	(25,812,779)	(25,812,779)
فرق سعر الصرف	-	(30,326,781)	(30,326,781)	1,752	85,703,724	85,705,475
الرصيد في نهاية السنة	**144,794,992**	**2,759,364,536**	**2,904,159,528**	**142,116,798**	**2,115,170,962**	**2,257,287,760**

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد.
إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.
بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 242,969,240 ليرة سورية مقابل 123,979,049 ليرة سورية للسنة السابقة.

الأرباح المحفوظة:

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	ليرة سورية	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*
الرصيد في بداية السنة	129,154,591	189,543,967	-	-	129,154,591	189,543,967
الأرباح المحفوظة خلال االسنة	5,388,103	20,277,020	-	-	5,388,103	20,277,020
الأرباح الحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات	(43,776,861)	(67,774,171)	-	-	(43,776,861)	(67,774,171)
ينزل: الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها	-	(13,463,239)	-	-	-	(13,463,239)
فرق سعر صرف	(1,373,923)	571,014	-	-	(1,373,923)	571,014
الرصيد في نهاية السنة	**89,391,910**	**129,154,591**	**-**	**-**	**89,391,910**	**129,154,591**

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	ليرة سورية	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*
موجودات مقتناة بغرض المرابحة	1,097,484,340	849,760,164	-	-	1,097,484,340	849,760,164
موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية *	71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
موجودات آيلة للمصرف وفاء ديونه	1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000
الأجمالي(1)	1,169,798,740	**922,074,564**	**-**	**-**	1,169,798,740	**922,074,564**
مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغلية	(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)
المخصصات(2)	(71,154,400)	**(71,154,400)**	**-**	**-**	(71,154,400)	**(71,154,400)**
الصافي(1-2)	**1,098,644,340**	**850,920,164**	**-**	**-**	**1,098,644,340**	**850,920,164**

(*) هي عبارة عن قيمة عقار في مدينة حمص قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكورللسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

	عقارات مستملكة 2017	موجودات مستملكة أخرى 2017	إجمالي 2017	إجمالي 2016
	ليرة سورية	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
رصيد بداية السنة*	1,160,000	-	1,160,0000	1,160,000
إضافات	-	-	-	-
استبعادات	-	-	-	-
خسارة التدني	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة	**1,160,000**	**-**	**1,160,000**	**1,160,000**

*يخص هذا الرصيد عقارات اللاذقية و بانياس.

8 استثمارات عقارية:

البيـــــان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)	2,380,850,000	507,420,000	-	-	2,380,850,000	507,420,000
	2,380,850,000	**507,420,000**	**-**	**-**	**2,380,850,000**	**507,420,000**

(*)خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل،

فيما يلي تفصيل الحركة على الإستثمارات العقارية:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
تكلفة الإستثمار	507,420,000	424,735,000
التغير في القيمة العادلة خلال السنة *	1,873,430,000	82,685,000
	2,380,850,000	**507,420,000**

*في كانون الأول 2017 حصل البنك على تقيمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2017 والبالغ (1,873,430,000) ليرة سورية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

9 موجودات ثابتة – بالصافي

2017	أراضي ومباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	تجهيزات المكاتب	أجهزة الكمبيوتر	سيارات	مشاريع قيد التنفيذ	أخرى	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	241,674,068	245,344,861	254,246,410	198,632,267	12,436,800	333,735,655	23,086,826	1,309,156,887
إضافات	-	114,017,573	78,458,513	29,386,156	-	688,513,188	54,684,910	965,060,340
استبعادات	-	-	(6,167,285)	-	-	(121,713,173)	(3,819,000)	(131,699,458)
الرصيد في نهاية السنة *	**241,674,068**	**359,362,434**	**326,537,638**	**228,018,423**	**12,436,800**	**900,535,670**	**73,952,736**	**2,142,517,769**
الاستهلاك المتراكم:								
استهلاك متراكم وفي بداية السنة	(3,949,515)	(84,357,216)	(103,971,677)	(100,565,571)	(11,412,558)	-	(1,359,811)	(305,616,348)
استهلاك السنة	(4,375,000)	(31,774,801)	(30,009,269)	(27,491,544)	(439,820)	-	(5,882,692)	(99,973,126)
استبعادات	-	-	5,231,011	-	-	-	-	5,231,011
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *	**(8,324,515)**	**(116,132,017)**	**(128,749,935)**	**(128,057,115)**	**(11,852,378)**	**-**	**(7,242,503)**	**(400,358,463)**
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة بداية الفترة	(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة في نهاية السنة	**(48,305,252)**	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)
صافي القيمة الدفترية								
رصيد 31 كانون الأول 2017	**185,044,301**	**243,230,417**	**197,787,703**	**99,961,308**	**584,422**	**900,535,670**	**66,710,233**	**1,693,854,054**

* بلغ اجمالي قيمة موجودات الفروع المغلقة (فرع حمص - فرع درعا) 76,853,156 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 25,318,252 ليرة سورية كما في 31-12-2017.

- مراجعة الافصاح رقم 17.

9 موجودات ثابتة – بالصافي

2016	أراضي ومباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	تجهيزات المكاتب	أجهزة الكمبيوتر	سيارات	مشاريع قيد التنفيذ	أخرى	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	66,674,068	120,330,424	125,101,106	111,746,840	12,436,800	375,563,549	-	811,852,787
إضافات	175,000,000	125,014,437	129,145,304	86,885,427	-	376,034,933	23,086,826	915,166,927
استبعادات	-	-	-	-	-	(417,862,827)	-	(417,862,827)
الرصيد في نهاية السنة *	**241,674,068**	**245,344,861**	**254,246,410**	**198,632,267**	**12,436,800**	**333,735,655**	**23,086,826**	**1,309,156,887**
الاستهلاك المتراكم:								
استهلاك متراكم وفي بداية السنة	(3,220,349)	(66,595,292)	(86,056,583)	(84,045,778)	(10,937,069)	-	-	(250,855,069)
استهلاك السنة	(729,167)	(17,761,924)	(17,915,094)	(16,519,793)	(475,489)	-	(1,359,812)	(54,761,279)
استبعادات	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *	**(3,949,515)**	**(84,357,216)**	**(103,971,677)**	**(100,565,571)**	**(11,412,558)**	**-**	**(1,359,812)**	**(305,616,348)**
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة بداية الفترة	(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة في نهاية السنة	**(48,305,252)**	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)
صافي القيمة الدفترية								
رصيد 31 كانون الأول 2016	**189,419,301**	**160,987,645**	**150,274,733**	**98,066,696**	**1,024,242**	**333,735,655**	**21,727,014**	**955,235,286**

* بلغ اجمالي قيمة موجودات الفروع المغلقة (فرع حمص - فرع صحنايا- فرع درعا) 110,706,551 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 46,203,046 ليرة سورية كما في 31-12-2016، وانخفض الرقم عن مثيله في 31-12-2015 نتيجة عمليات المناقلة لبعض الأصول.

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

أنظمة حاسوب وبرامج	2017	2016
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة		
رصيد بداية السنة	100,490,398	97,761,998
اضافات	3,276,900	2,728,400
الرصيد	**103,767,298**	**100,490,398**
الاطفاء		
رصيد بداية السنة	(97,498,991)	(95,806,307)
الاطفاء للسنة	(2,251,611)	(1,692,684)
التدني خلال السنة	-	-
الرصيد	**(99,750,602)**	**(97,498,991)**
رصيد نهاية السنة	**4,016,696**	**2,991,407**

11 موجودات أخرى

البيان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
إيرادات برسم القبض (*)	190,543,245	776,878,627
مصروفات مدفوعة مقدماً	390,062,610	394,795,351
دفعات مقدمة لشراء أصول	36,178,215	50,654,639
تأمينات مدفوعة للغير	3,200,000	3,200,000
ذمم شركة تأمين (**)	100,000	100,000
مدينون مختلفون	104,052,810	49,779,122
مخزون طوابع وقرطاسية	20,572,351	19,358,414
المجمـــــوع	**744,709,231**	**1,294,766,153**

(*)تمثل ايرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.
(**)يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشتركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أيه فائدة، يتم الأفراج عنها عند تصفية المصرف.

	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية	281,698,513	281,698,513
رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)	1,881,757,017	2,233,205,351
	2,163,455,530	**2,514,903,864**

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

	داخل الجمهورية		خارج الجمهورية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات جارية وتحت الطلب	45,713,756,745	113,076,945,287	217,820,055	174,925,799	45,931,576,800	113,251,871,087
حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية	520,000,000	1,519,350,000	-	-	520,000,000	1,519,350,000
	46,233,756,745	**114,596,295,287**	**217,820,055**	**174,925,799**	**46,451,576,800**	**114,771,221,087**

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات جارية / تحت الطلب:		
بالليرة السورية	25,581,331,871	22,981,980,023
بالعملات الأجنبية	6,828,220,347	11,911,667,506
المجموع	**32,409,552,218**	**34,893,647,529**

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري في 2017/12/31: 14,159,813,914 ليرة سورية أي ما نسبته (43.69%) من إجمالي الودائع مقابل 15,989,882,250 ليرة سورية أي ما نسبته (45.82%)في السنة السابقة.

15 تأمينات نقدية

البيـــــان	2017		2016	
	المشتركة	الذاتية	المشتركة	الذاتية
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	4,659,440,009	-	4,363,606,435	-
تأمينات أخرى	89,892,325	-	543,286,269	-
المجموع	**4,749,332,334**	**-**	**4,906,892,704**	**-**

(*)بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (4,708,866,099)في نهاية 2017 مقابل (4,901,226,494) في السنة السابقة.

16 ذمم دائنة:

البيـــــان	2017		2016	
	المشتركة	الذاتية	المشتركة	الذاتية
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
دائنو عمليات التمويل	137,394,330	-	18,644,035	-
المجموع	**137,394,330**	**-**	**18,644,035**	**-**

17 مخصصات متنوعة:

2017	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة **	117,143,772	6,564,622	-	-	123,708,394
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,900,595	-	(6,736)	-	9,893,859
مخصص احتجاز تعويض صراف	1,077,500	385,000	-	-	1,462,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (*)	71,669,297	13,721,120	-	-	85,390,417
مخصص تكليف ضريبي	5,998,382	-	(4,089,460)	-	1,908,922
المجموع	**223,497,067**	**20,670,742**	**(4,096,196)**	**-**	**240,071,613**

2016	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة	100,000,000	17,143,772	-	-	117,143,772
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,727,417	173,178	-	-	9,900,595
مخصص احتجاز تعويض صراف	875,000	202,500	-	-	1,077,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (*)	50,000,000	21,669,297	-	-	71,669,297
مخصص تكليف ضريبي	5,998,382	-	-	-	5,998,382
المجموع	**184,308,320**	**39,188,747**	**-**	**-**	**223,497,067**

(*) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

(**) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

18 ضريبة الدخل:

18-1 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	525,013,489	80,653,465
ضريبة الدخل المدفوعة	(521,048,152)	(76,688,128)
ضريبة الدخل المستحقة	137,569,891	521,048,152
رصيد نهاية السنة	**141,535,228**	**525,013,489**

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 60/ح/2013/10 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 206/ح/2014/5 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2009 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 2745/ح/2017/42 الصادر بتاريخ 29-01-2018 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2010 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 2/ح/2016/2/4 تاريخ 8-2-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.

18- 1 مخصص ضريبة دخل المصرف (تتمة):

- حول عام 2011 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 68/ح/2016/68/12 تاريخ 20-4-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول الأعوام من 2012 وإلى 2014 ما زال البنك يخضع للتدقيق.

18- 2 موجودات ضريبية مؤجلة:

	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	2017	2017	2017	2017	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
موجودات ضريبية مؤجلة	1,546,599	(372,460)	187,000	1,361,139	1,361,139	1,546,599
					1,361,139	**1,546,599**

إنَّ الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المُؤجلة هي كما يلي:

البيـــــان	2017		2016	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة *	1,546,599	-	1,348,310	-
المضاف	187,000	-	198,289	-
المستبعد	(372,460)	-	-	-
رصيد نهاية السنة*	**1,361,139**	-	**1,546,599**	-

* جميعها من موارد مالية مشتركة

18-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

البيان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
الربح قبل الضريبة	**(2,416,346,676)**	**9,026,091,684**
التعديلات		
أرباح غير خاضعة للضريبة	2,864,094,114	(6,991,899,184)
مصاريف مرفوضة ضريبياً	52,506,712	50,000,107
(الخسارة)/الربح الضريبي	**500,254,150**	**2,084,192,607**
نسبة الضريبة	%25	%25
ضريبة الدخل	**125,063,538**	**521,048,152**
نسبة رسم اعادة الاعمار	%10	-
رسم اعادة الاعمار	12,506,354	-
مصروف ضريبة الدخل	**137,569,891**	**521,048,152**
إيراد ضريبة الدخل للشركة التابعة	(187,000)	(198,289)
مصروف/(إيراد) ضريبة الدخل الموحد	**137,382,891**	**520,849,863**

19 مطلوبات أخرى:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
أرباح محققة لحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع	2,580,821	12,532,963
حوالات وأوامر دفع	936,507,675	547,244,734
نفقات مستحقة غير مدفوعة	1,322,848,420	345,342,910
مستحق لجهات حكومية	103,738,646	62,766,576
ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي	23,452,943	28,234,503
ذمم دائنة أخرى	811,084	241,609
توقيفات محتجزة	16,652,002	15,417,410
موردين	302,455,189	118,193,397
مستحقات أرباح المساهمين	166,048,425	-
	2,875,095,205	**1,129,974,102**

20 حسابات الاستثمار المطلقة:

البيـــــان	2017			2016		
	عملاء	مصارف ومؤسسات مالية	المجموع	عملاء	مصارف ومؤسسات مالية	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	
حسابات التوفير	6,331,658,558	-	6,331,658,558	1,128,784,703	-	1,128,784,703
لأجل	4,697,871,060	129,350,000	4,827,221,060	2,742,628,366	156,526,845	2,899,155,211
الوكالات الاستثمارية	12,753,773,915	797,500,000	13,551,273,915	1,742,599,870	342,500,000	2,085,099,870
المجموع	**23,783,303,533**	**926,850,000**	**24,710,153,533**	**5,614,012,939**	**499,026,845**	**6,113,039,784**
أعباء محققة غير مستحقة الدفع	179,443,737	6,993,033	186,436,770	76,116,449	6,765,953	82,882,401
إجمالي حسابات الاستثمار المُطلقة	**23,962,747,270**	**933,843,033**	**24,896,590,303**	**5,690,129,388**	**505,792,798**	**6,195,922,186**

21 احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيـــــان	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	154,499,510	138,585,243
الإضافات خلال السنة	18,910,763	10,644,769
فروق سعر الصرف	(2,184,739)	5,269,498
الرصيد في نهاية السنة	**171,225,534**	**154,499,510**

22 رأس المال المكتب به وعلاوة(خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسواالبنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1, 250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
رأس المال المصرح والمكتتب به	5,000,000,000	5,000,000,000
رأس المال المدفوع	**5,000,000,000**	**5,000,000,000**

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحدى الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.
وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات.
و بخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول .

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة /91/ البند /3/ من المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءاً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

23 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن/ب4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم /1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1145/م/1 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن/ب4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن/ب4) تاريخ 2009/12/9.
- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- يستمر العمل بأحكام المادة /14/ من المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية او أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

23 احتياطي عام مخاطر التمويل (تتمة):

- تم اجراء اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتجزة ،كما ارتأت إدارة المصرف الاحتفاظ بمخصصات إضافية، و بالتالي بلغ رصيد المخصصات الفائضة المحتفظ بها بتاريخ 31-12-2017 مبلغ 1,715,380,909 منها مبلغ 9,872,237 على الديون غير المباشرة.
- يبلغ مخصص الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2017/12/31 مبلغ 8,976,053 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 21,621 ل.س
- يبلغ مخصص الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2017/12/31 مبلغ 1,183,724,085 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س
- ولم يقم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.
- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لنهاية عام 2017، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2017/12/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الإحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب4
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2017/12/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.
- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب4) بمبلغ 5,950,718 ليرة سورية.

24 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
بداية رصيد السنة	301,981,384	219,296,384
القيمة العادلة للإستثمارات	1,873,430,000	82,685,000
احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	**2,175,411,384**	**301,981,384**

25 الاحتياطيات:

25-1 الاحتياطي القانوني

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني.
يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

25-2- الاحتياطي الخاص

بناء على احكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس مال البنك.
وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للمصرف كما يلي كما يلي:

	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
الربح قبل الضريبة	(2,416,346,676)	9,026,091,684
ينزل منه:		
أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة	3,106,312,496	(6,896,219,734)
حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة	(50,724)	(40,946)
	689,915,096	2,129,831,005
الاحتياطي القانوني/الخاص 10%	**68,991,509**	**212,983,100**

25- الاحتياطيات (تتمة):

وبلغ رصيد الاحتياطي القانوني حتى نهاية عام 2017 كما يلي:

	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد الاحتياطي القانوني أول الفترة	244,917,707	31,934,607
الاحتياطي القانوني المشكل خلال للفترة	68,991,509	212,983,100
الرصيد آخر الفترة	**313,909,216**	**244,917,707**

وبلغ رصيد الاحتياطي الخاص حتى نهاية عام 2017 كما يلي:

	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد الاحتياطي الخاص أول الفترة	244,917,707	31,934,607
الاحتياطي الخاص المشكل خلال للفترة	68,991,509	212,983,100
الرصيد آخر الفترة	**313,909,216**	**244,917,707**

26 الحقوق غير المسيطرة:

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

البيـــــان	المشتركة	
	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
المرابحة	4,057,310,091	2,394,371,971
المجموع	**4,057,310,091**	**2,394,371,971**

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

البيـــــان	المشتركة	
	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات استثمارية	881,586,701	978,295,038
المجموع	**881,586,701**	**978,295,038**

29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

قام البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية لشهري كانون الثاني وشباط فقط، أما بقية الأشهر وحتى 31 كانون الأول 2017 فقد تحملها البنك على سبيل التبرع:

	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
مصاريف البريد والهاتف	399,040	3,735,355
مصاريف طباعة وقرطاسية	988,629	6,661,801
إعلان ومعارض	2,129,600	18,751,532
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية	1,333,333	8,687,183
مصاريف اقامة وضيافة	1,392,626	754,143
مصاريف أخرى	375,000	2,297,500
	6,618,228	**40,887,514**

30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
مصارف ومؤسسات مصرفية		
عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):		
توفير	66,817,334	28,082,559
لأجل	83,716,882	67,720,362
عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)*	337,986,504	104,178,741
المجموع	**488,520,720**	**199,981,662**

*لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية

31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
بصفته مضارب	188,808,416	55,756,687
بصفته رب مال	3,895,476,956	2,817,315,457
المجموع	**4,084,285,372**	**2,873,072,144**

32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية:

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
ايرادات العمولات والرسوم	1,760,600,030	1,045,366,918
أعباء الرسوم والعمولات	(300,648,421)	(82,322,957)
المجموع	**1,459,951,609**	**963,043,961**

33 إيرادات أخرى:

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
أرباح بيع أصول ثابتة	6,814,170	-
أخرى	303,339	4,624,696
المجموع	**7,117,509**	**4,624,696**

34 نفقات الموظفين:

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	1,018,357,936	802,498,840
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي	35,336,124	26,805,651
نفقات طبية	13,216,986	10,723,628
مصاريف تدريب وسفر	4,062,052	7,531,172
المجموع	**1,070,973,098**	**847,559,291**

35 مصاريف أخرى:

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
مصاريف إيجار	183,096,199	164,838,325
مصاريف أنظمة معلومات	164,343,784	153,730,099
مصاريف البريد والهاتف وشحن	18,072,128	11,107,340
مصاريف إستشارات	68,284,012	67,842,496
مصاريف إعلان ومعارض	48,839,511	26,157,212
مصاريف الكهرباء والماء	16,502,449	15,412,860
مصاريف ادارية صرافات الالية	39,130,085	33,289,432
مصاريف سفر ومواصلات وضيافة	36,890,149	32,131,082
مصاريف التنظيف	14,912,594	10,834,597
رسوم وأعباء حكومية	175,175,395	36,826,983
مصاريف تأمين	14,965,052	4,618,101
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية	18,611,112	8,687,183
مصاريف حراسة	15,327,297	8,294,372
مصاريف طباعة وقرطاسية	15,598,809	7,950,851
مصاريف مجلس إدارة و هيئة عامة	114,780,664	24,345,360
مصاريف قضائية *	2,009,463,305	13,389,595
تبرعات	4,451,850	6,925,000
أخرى	117,741,076	140,809,247
المجموع	**3,076,185,471**	**767,190,135**

* تتضمن اتعاب قانونية لصالح مكتب محاماة في الولايات المتحدة الامريكية تم تكليفه من قبل البنك للعمل على رفع العقوبات المفروضة عليه من قبل الخزانة الأمريكية .

36 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م.ن/ب4) لعام 2009 وتعديلاته لاسيما القرار رقم (902/م.ن/ب4).

37 حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف):

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
ربح (خسارة) السنة	(2,553,782,170)	8,505,198,892
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	50,000,000	50,000,000
حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف) أساسي	**(51.07)**	**170.10**

38 النقد وما في حكمه:

البيـــــان	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	33,305,930,016	18,202,378,006
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	55,928,463,624	129,999,295,750
(ينزل) الايداعات لبنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(14,062,883,903)	(48,567,316,322)
(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تقل عن ثلاثة أشهر	(32,233,692,897)	(65,428,904,766)
أرصدة مقيدة السحب*	(26,787,397,177)	-
	16,150,419,663	**34,205,452,668**

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم قي عمليات البنك اليومية.

بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية 26,787,397,177 ليرة سورية .

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي مُلخص المُعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 2017:

البيان/2017	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكربالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	30,256,296,585	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتامينات استحقاقها الاصلي 3 أشهر او أقل	16,755,120,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتامينات استحقاقها الاصلي أكثر من 3 أشهر	-	-	-	-	-	-
موجودات اخرى	189,198,588	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	**47,200,615,173**	**-**	**-**	**-**	-	-
بنود داخل الميزانية:المطلوبات						
حسابات جارية /تحت الطلب:	-	-	-	-	-	-
ارصدة العملاء الجارية	96,230	-	-	124,150,272	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/لاجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	**96,230**	**-**	**-**	**274,150,272**	-	-
بنود خارج الميزانية:						
عناصر بيان الدخل:						
ايرادات الانشطة الاستثمارية	766,498,216	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	5,923,256	-	-
مصروفات ادارية وعمومية	-	-	-	-	-	-
ايراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
ذمم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
ذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية
الإدارة التنفيذية العليا:		
رواتب ومكافآت	319,013,471	273,345,627
مجلس الإدارة:		
مصاريف اقامة واجتماعات	113,732,679	23,432,972
هيئة الرقابة الشرعية:		
تعويضات	19,944,445	17,374,365
المجموع	**452,690,595**	**314,152,964**

40 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

	2017		2016	
البيان	**القيمة الدفترية**	**القيمة العادلة**	**القيمة الدفترية**	**القيمة العادلة**
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	55,928,463,624	55,928,463,624	129,999,295,750	129,999,295,750
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	-	1,658,540,000	1,658,540,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	35,384,968,219	35,384,968,219	29,094,522,226	29,094,522,226
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-
المطلوبات المالية	-	-	-	-
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	46,451,576,800	46,451,576,800	114,771,221,087	114,771,221,087
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة	25,108,781,082	25,108,781,082	6,359,474,599	6,359,474,599
ذمم دائنة	137,394,330	137,394,330	18,644,035	18,644,035
مطلوبات أخرى	2,875,095,205	2,875,095,205	1,129,974,102	1,129,974,102

41 إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدث ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر:

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر المصرف إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وكان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للمصرف تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكيد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط المصرف ومنتجاته المصرفية وتتأكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتفعيل نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله المصرفي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال المصرف آخذة بعين الاعتبار منتجات المصرف ونشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي وميثاق بازل II.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة وتتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقيم فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

اولا: الافصاحات الوصفية:

1. التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها:

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.
تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء ويقيس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركزات القائمة في الودائع النقدية لدى المصرف التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثر العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها.

تمثل ادارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم اداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك وآليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاء بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

2. الاستراتجيات العامة لإدارة المخاطر :

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد اجراءات ضبط ورقابة من خلال:

- تنظيم أعمال ادارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.

- **41 إدارة المخاطر(تتمة):**

- **اولا: الافصاحات الوصفية (تتمة):**

- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحوطة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

3. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

قام مصرف الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والاجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق والسيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.

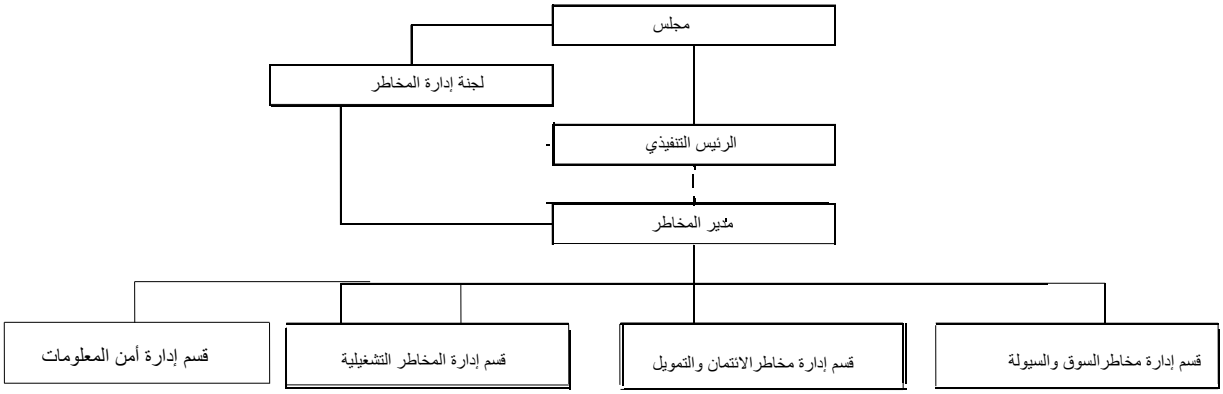

41 إدارة المخاطر(تتمة):

اولا: الافصاحات الوصفية (تتمة):

4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر:

يقوم المصرف بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركزات في الدول ومخاطر التركزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركز في المنتجات المصرفية.

البيان	2017	2016
أرصدة لدى مصارف مركزية	31,212,181,860	16,472,601,308
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	55,928,463,624	129,999,295,750
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	1,658,540,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:		
للافراد:		
للأفراد	69,246,186	30,154,154
التمويلات العقارية	1,731,492,731	1,237,984,830
للشركات:		
الشركات الكبرى	31,887,197,512	26,123,981,069
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,697,031,790	1,702,402,172
للحكومة والقطاع العام	-	-
الاستثمارات في العقارات	2,380,850,000	507,420,000
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	1,098,644,340	850,920,164
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	4,016,696	2,991,407
صافي الموجودات الثابتة المادية	1,693,854,054	955,235,286
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	2,163,455,530	2,514,903,864
موجودات ضريبية مؤجلة	1,361,139	1,546,599
الموجودات الأخرى	744,709,231	1,294,766,153
بنود خارج الميزانية		
كفالات	3,645,533,390	2,251,472,430
اعتمادات	5,278,411,627	3,583,583,987
قبولات	-	-
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة و غير مباشرة	9,042,656,201	6,333,539,339
الإجمالي	**148,579,105,911**	**195,521,338,512**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

اولا: الافصاحات الوصفية (تتمة):

5 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر(تتمة):

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحاليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة ونستطيع القول أن السيناريوهات المتبعة مستقرأة من الواقع وتحاكي الظروف الحالية ، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدى وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله وضماناته.
قام المصرف بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.
قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر ونماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

6 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر:

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها المصرف مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للمصرف لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها المصرف وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلط الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكمن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للمصرف.
و بخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه المصرف في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة المصرف وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.
تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكمن الخطر التشغيلي الذي يرافق المصرف في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعة والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدث ووقعت.
يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق المصرف لوفاق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلط الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله.
يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

7 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر:

يتم إجراء مراجعة لمكامن الخطر القائمة في نشاطات المصرف وإداراته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتيادات العمل المصرفي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددات الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي وأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

41 إدارة المخاطر(تتمة):

ثانيا: الافصاحات الكمية:

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الاخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقا في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقوف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة لملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤونات المقتطعة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

41 إدارة المخاطر(تتمة):

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

- **المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:**

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لذمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان اضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

- **التركز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية**

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد او مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25%من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

41 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

			الشركات				
2017	**الأفراد**	**التمويلات العقارية**	**الشركات الكبرى**	**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	**الحكومة والقطاع العام**	**المصارف والمؤسسات المصرفية الاخرى**	**المجموع**
البيان	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	**-**
عادية (مقبولة المخاطر)	83,827,754	1,741,881,201	31,301,556,424	1,234,571,283	-	-	**34,361,836,662**
تتطلب اهتماما خاصاً	-	56,059,187	1,761,087,793	363,919,320	-	-	**2,181,066,300**
غير منتجة:	247,451,280	35,883,820	1,309,220,091	243,061,505	-	-	**1,835,616,696**
دون المستوى	-	-	167,780,156	4,562,856	-	-	**172,343,012**
مشكوك في تحصيلها	-	4,777,982	19,125,045	1,439,483	-	-	**25,342,510**
رديئة	247,451,280	31,105,838	1,122,314,890	237,059,166	-	-	**1,637,931,174**
المجموع	**331,279,034**	**1,833,824,208**	**34,371,864,308**	**1,841,552,108**	**-**	**-**	**38,378,519,658**
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(36,900,404)	(8,131,001)	(37,667,875)	(6,692,631)	-	-	**(89,391,911)**
يطرح: مخصص التدني	(225,132,444)	(94,200,477)	(2,446,998,920)	(137,827,687)	-	-	**(2,904,159,528)**
الصافي	**69,246,186**	**1,731,492,731**	**31,887,197,512**	**1,697,031,790**	**-**	**-**	**35,384,968,219**

41 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر(تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

2016	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المصارف والمؤسسات المصرفية الاخرى	المجموع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
البيان	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	**-**
عادية (مقبولة المخاطر)	46,122,266	1,238,570,600	25,166,631,412	1,299,244,247	-	-	**27,750,568,525**
تتطلب اهتماما خاصاً	968,381	3,414,966	1,213,728,824	243,963,125	-	-	**1,462,075,296**
غير منتجة:	337,271,119	52,163,209	1,396,248,068	482,638,359	-	-	**2,268,320,755**
دون المستوى	154,539	362,888	43,272,613	21,484,058	-	-	**65,274,098**
مشكوك في تحصيلها	111,757	6,674,592	53,495,050	14,475,424	-	-	**74,756,823**
رديئة	337,004,823	45,125,729	1,299,480,405	446,678,877	-	-	**2,128,289,834**
المجموع	**384,361,766**	**1,294,148,775**	**27,776,608,305**	**2,025,845,731**	**-**	**-**	**31,480,964,577**
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(52,438,708)	(9,855,051)	(46,257,870)	(20,602,962)	-	-	**(129,154,591)**
يطرح: مخصص التدني	(301,768,904)	(46,308,894)	(1,606,369,365)	(302,840,597)	-	-	**(2,257,287,760)**
الصافي	**30,154,154**	**1,237,984,830**	**26,123,981,069**	**1,702,402,172**	**-**	**-**	**29,094,522,226**

41 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

2017	الشركات					
الضمانات مقابل:*	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	96,239,352	1,740,105,668	27,999,365,394	1,329,346,139	-	**31,165,056,553**
تتطلب اهتمام خاص	-	74,159,788	1,717,666,864	300,940,084	-	**2,092,766,736**
غير منتجة:	240,436,502	30,822,067	805,342,733	123,476,105	-	**1,200,077,407**
دون المستوى	-	-	167,780,156	4,660,288	-	**172,440,444**
مشكوك فيها	-	5,349,422	20,336,923	1,454,567	-	**27,140,912**
رديئة	240,436,502	25,472,645	617,225,654	117,361,250	-	**1,000,496,051**
المجموع	**336,675,854**	**1,845,087,523**	**30,522,374,991**	**1,753,762,328**	**-**	**34,457,900,696**
منها:	-	-	-	-	-	**-**
تأمينات نقدية	-	-	3,156,456	-	-	**3,156,456**
كفالات مصرفية مقبولة	-	-	15,941,519,108		-	**15,941,519,108**
عقارية	91,338,152	1,845,087,523	12,367,878,838	1,753,762,328	-	**16,058,066,841**
أسهم متداولة	-	-	-	-	-	**-**
سيارات وآليات	245,337,702	-	2,209,820,589	-	-	**2,455,158,291**

* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

41 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

2016	الشركات					
الضمانات مقابل:*	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	59,476,324	1,455,596,618	24,205,198,239	1,419,344,860	-	**27,139,616,041**
تتطلب اهتمام خاص	-	3,865,861	621,427,513	255,106,390	-	**880,399,764**
غير منتجة:	327,345,126	49,257,659	844,138,651	292,920,272	-	**1,513,661,708**
دون المستوى	-	363,004	44,808,597	26,044,141	-	**71,215,742**
مشكوك فيها	-	7,768,678	48,811,684	14,861,855	-	**71,442,217**
رديئة	327,345,126	41,125,977	750,518,370	252,014,276	-	**1,371,003,749**
المجموع	**386,821,450**	**1,508,720,138**	**25,670,764,403**	**1,967,371,522**	**-**	**29,533,677,514**
منها:	-	-	-	-	-	**-**
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	**-**
كفالات مصرفية مقبولة	-	-	13,179,029,018		-	**13,179,029,018**
عقارية	51,443,221	1,508,720,138	10,636,852,970	1,967,371,522	-	**14,164,387,851**
أسهم متداولة	-	-	-	-	-	**-**
سيارات وآليات	335,378,229	-	1,854,882,415	-	-	**2,190,260,645**

* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية: 110,279,246 ل.س منها 102,526,570 ل.س معادل جدولتها بموجب قلب الدين (مقابل 282,206,891 ليرة سورية ، معاد جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة.)

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية : 98,248,519 ل.س (مقابل 9,200,719 ليرة سورية ، وكلها معاد جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة.)

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نيتجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية:

قام البنك بإجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

- اختبار الجهد الأول:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف 60% من الديون المصنفة بتصنيف الديون العادية لتصبح ضمن تصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص.
نتيجة الاختبار:
مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 635,232,888 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,833,883,744 ل.س.

- اختبار الجهد الثاني:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف 100% من الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون مصنفة كديون دون المستوى.
نتيجة الاختبار:
مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 549,304,342 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,747,955,198 ل.س.

- اختبار الجهد الثالث:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف 100% من الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية (تتمة):

نتيجة الاختبار:

مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 502,914,320 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,701,565,176 ل.س.

- اختبار الجهد الرابع:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف العملاء الذين تم تصنيف مديونياتهم ضمن الديون المنتجة بعد إجراء عملية الجدولة لتصبح ضمن التصنيفات السابقة التي تم تصنيفهم بها ضمن الديون الغير منتجة قبل عملية الجدولة.

نتيجة الاختبار:

مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 522,492,840 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,721,143,695 ل.س.

- اختبار الجهد الخامس:

فرضية الاختبار : تم إجراء اختبار جهد للمحفظة الائتمانية على عينة تتضمن مديونية أكبر 15 عميل التي تشكل قيمة صافي مديونياتها ما نسبته حوالي 75% من قيمة صافي مديونيات المحفظة الائتمانية وفقاً لعدة سيناريوهات تتناسب مع المخاطر المحتملة الخاصة بكل عميل على حدى.

نتيجة الاختبار:

بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 772,986,322 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,971,637,178 ل.س.

- اختبار الجهد السادس:

فرضية الاختبار : افتراض قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق الجغرافية التالية:

- كافة العقارات التي تقع في مدينة حلب و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة ادلب و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة حمص و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في مدينة درعا و ريفها.
- كافة العقارات التي تقع في ريف حماه فقط دون مدينة حماه.
- كافة العقارات التي تقع في ريف دمشق عدا منطقة الصبورة، يعفور، التل، يبرود، النبك، دير عطية، صحنايا و الكسوة.

نتيجة الاختبار:

مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 586,116,593 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,784,767,449 ل.س.

- اختبار الجهد السابع:

فرضية الاختبار : تحول التسهيلات غير المباشرة إلى تسهيلات مباشرة بحيث تكون الضمانات المقابلة لها هي صافي الضمانات القائمة لكل عميل على حدى بعد تخفيضها بقيمة التسهيلات المباشرة له إن وجدت.

نتيجة الاختبار:

بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 502,914,320 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 1,701,565,176 ل.س.

- اختبار الجهد الثامن :

فرضية الاختبار :

تم افتراض السيناريوهات التالية على محفظة التسهيلات الائتمانية بشكل متزامن:

- قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق المتضررة

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية (تتمة):

- هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون دون المستوى.
- هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.

نتيجة الاختبار:
بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 843,984,027 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 2,042,634,882 ل.س.

- اختبار الجهد التاسع :

فرضية الاختبار:
افتراض السيناريوهات التالية بشكل متزامن على المحفظة الائتمانية:

- قيمة الصفر للعقارات المرهونة لصالح البنك التي تقع في المناطق المتضررة .
- هبوط تصنيف حوالي 60% من صافي الديون المصنفة بتصنيف الديون العادية لتصبح ضمن تصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص مع تثقيل قيمة الكفالات المصرفية القائمة كضمان للتسهيلات الواردة ضمن هذه العينة بنسبة 80.%
- هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون دون المستوى.
- هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون المشكوك فيها إلى ديون رديئة.

نتيجة الاختبار:
بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات نوصي بالاحتفاظ بمخصصات إضافية لكامل المحفظة الائتمانية عن متطلبات القرار 902 بقيمة 976,302,594 ل.س، و بالتالي يبلغ مجموع المخصصات الواجب الاحتفاظ بها 2,174,953,450 ل.س.

بهدف التحوط ضد المخاطر التي تهدد جودة المحفظة الائتمانية و الحالة التي هي عليها الآن، قرر المصرف اعتماد السيناريو الأشد و الاحتفاظ بمخصصات ائتمانية إضافية بقيمة لا تقل عن 976,302,594 ل.س بحيث لا يقل إجمالي مبلغ المخصصات الائتمانية المحتفظ بها لكامل المحفظة الائتمانية 2,174,953,450 ل.س على الأقل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي: (توزع حسب بلد الاقامة للطرف المقابل)

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
البند	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
أرصدة لدى مصارف مركزية	31,212,181,860	-	-	-	-	-	-	**31,212,181,860**
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	8,231,242,513	47,479,957,213	217,263,898	-	-	-	-	**55,928,463,624**
حسابات إستثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي								
للأفراد:								
للأفراد	69,246,186	-	-	-	-	-	-	**69,246,186**
التمويلات العقارية	1,731,492,731	-	-	-	-	-	-	**1,731,492,731**
للشركات:								
الشركات الكبرى	31,887,197,512	-	-	-	-	-	-	**31,887,197,512**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,697,031,790	-	-	-	-	-	-	**1,697,031,790**
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الإجمالي / 2017/12/31	**74,828,392,592**	**47,479,957,213**	**217,263,898**	-	-	-	-	**122,525,613,703**
الإجمالي / 2016/12/31	**58,890,482,099**	**118,172,618,571**	**161,858,615**	-	-	-	-	**177,224,959,284**

*باستثناء دول الشرق الأوسط

41 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

التركز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي / البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
-أرصدة لدى مصارف مركزية	31,212,181,860	-	-	-	-	-	-	-	31,212,181,860
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	55,928,463,623	-	-	-	-	-	-	-	55,928,463,623
- حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	4,089,661,197	28,085,046,996	305,084,189	22,745,354	1,798,990,987	-	1,083,439,497	35,384,968,220
الإجمالي / 2017/12/31	**87,140,645,483**	**4,089,661,197**	**28,085,046,996**	**305,084,189**	**22,745,354**	**1,798,990,987**	**-**	**1,083,439,497**	**122,525,613,703**
الإجمالي / 2016/12/31	**148,130,437,058**	**2,650,732,914**	**23,439,523,584**	**794,691,853**	**10,364,526**	**1,271,545,128**	**-**	**927,664,220**	**177,224,959,284**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2. مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

بهدف قياس مخاطر السوق قام المصرف بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة المصرفية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعملة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعدل بما يتناسب مع نشاط المصرف، كما قام المصرف بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها المصرف في عمله لتقارن بالحدود المسموح بهان كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرار والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم المصرف بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

يقوم المصرف بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة المصرف كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى المصرف.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد –العملة – السوق- الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارت مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

الإفصاحات الوصفية:

- يقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) لقياس كل نوع من انواع مخاطر السوق (هوامش او معدلات) للمرابحة واسعار صرف العملات ، إذ يتم دراسة نسب أرباح التمويل وحجم العمليات التمويلية المتوقعة لفترة قادمة للوصول إلى أرباح تمويلية متوقعة وبعد أن يتم تحديد تكلفة النقد والنسبة المستهدفة التي يتم من خلالها توزيع عائد على الودائع الآجلة المودعة في المصرف يتم إجراء تحليل حساسية من حيث حجم التمويلات المتوقع منحها ونسبة الأرباح الممكن استيفاؤها على هذه التمويلات وحصة البنك كمضارب والودائع المستقطبة للنظر في الأثر المحتمل لهذا التحليل على نسبة العائد على الودائع التي يمكن توزيعها وما يرافق ذلك من الأثر النهائي على قائمة الدخل.
- أما فيما يخص تحليل حساسية أسعار صرف العملات فيتم بشكل يومي مراقبة مراكز القطع المفتوحة بحيث لا يتجاوز مركز القطع التشغيلي الصافي +/-1% من الأموال الخاصة الصافية للبنك وأن لا يتجاوز مركز القطع الإجمالي نسبة 60% من الأموال الخاصة الصافية (حصل البنك على استثناء من مصرف سورية المركزي-مجلس النقد والتسليف بأن يكون الحد الأقصى لمركز القطع الإجمالي هو 70% بدلاً من 60% وفق شروط محددة) وبموجب التغيرات اليومية يتم استقراء تغيرات أخرى يتم من خلالها إجراء تحليل الحساسية للحكم على ما ستؤول إليه النسب المذكورة من حيث الحدود المسموحة والمنصوص عنها بموجب قرار النقد و التسليف رقم 362 /م ن/ ب1 لعام 2008 و تعديلاته اللاحق و القرار رقم 1409 /م ن/ ب4 لعام 2016، ويؤخذ بعين الاعتبار إجراء تحليل حساسية على سعر

- **41 إدارة المخاطر(تتمة):**
- **2 مخاطر السوق(تتمة):**
- **الإفصاحات الوصفية(تتمة):**

صرف العملة المحلية للنظر في الأثر المحتمل على قيمة المراكز المفتوحة وقيم التوظيفات التي تشكل حدود التركزات القائمة في البنوك المراسلة الناتجة عن ارتباطها بحجم الأموال الخاصة الصافية.

- يقوم المصرف بشكل يومي بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية وفق السيناريوهات التالية:
  - استثناء بعض الحسابات الخاصة بكبار العملاء لمراقبة أثر هذا الاستثناء على نسب السيولة.
  - استثناء أكبر الحسابات تركزاً في الحسابات الجارية لمراقبة الأثر الحاصل على ما ذكر.
  - استثناء 50% من قيمة الحسابات الجارية.
  - استثناء 2% من كل من الحسابات الجارية والودائع الآجلة.

بناء على تحليل الحساسية الذي يتم إجراؤه يتم التوجيه لتعزيز النسب المتدنية في نتائجها والتي تقترب من الحد الادنى المسموح به وهو النسب المحددة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف التي تبلغ 30% لكافة العملات بحيث لا تنقص نسب السيولة بالليرة السورية عن 20%.

يذكر أن إدارة المخاطر هي عضو في لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تهتم بدراسة نسب السيولة وربحية التمويلات وأثر تغير نسب أرباح التسهيلات على نسبة العائد الموزعة على الودائع المصرفية القائمة ومراقبة تكلفة النقد، كما تقوم اللجنة بدراسة آجال الاستحقاق وطرق معالجة الفجوات السالبة.

يقوم مجلس الادارة بوضع حدود لقيم المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل دوري إذ تعقد اللجنة اجتماعاً دورياً لمناقشة وتداول ما تم ذكره بهذا الخصوص، إلا أن المراقبة اليومية والاحتساب اليومي لكل من حدود مراكز القطع المفتوحة ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالليرة السورية وبالعملات الأجنبية تقوم بها إدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية إذ يتم بشكل يومي الوقوف على هذه الحدود ومراقبتها والتوجيه لضمان سير الأعمال ضمن الحدود المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر المنوطة بالبنوك المراسلة من حيث تصنيف تلك البنوك حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية وتصنيف الدول التي تتواجد بها هذه البنوك وتراقب الحدود الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة من حيث التوظيف والإيداع والاستثمار في هذه البنوك ضمن الحدود القصوى المنصوص عنها في قرار مجلس النقد والتسليف رقم 501 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة الذي يتناول الحدود القصوى للتركزات في البنوك المراسلة كنسبة من الأموال الخاصة الصافية للمصرف مع الأخذ بعين الاعتبار نسب التثقيل المعتمدة بناء على تصنيف هذه البنوك لاحتساب الحد الأقصى المسموح به.

كما تعمد دائرة المخاطر إلى مراقبة التصنيف الدوري الصادر عن شركات التصنيف الائتماني للنظر في قيمة الحد الأقصى بهدف منع التجاوز الممكن حدوثه في حال هبوط تصنيف أحد البنوك المراسلة للبنك مع مراقبة عناصر المخاطر الأخرى بهدف التحوط، هذا ويتم الوقوف على تجديد سقوف هذه البنوك فور استحقاقها ومراقبة عملية تجديدها.

أ- **مخاطر معدل العائد:**

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيلها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقوف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المرابحات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المرابحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وبإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود:

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقديا في عقود التمويل بالمضاربة.
وفقًا لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطيات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق
يقوم البنك بالافصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف انواع عقود التمويل الاسلامي وذلك من خلال معيار الافصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الاسلامية.

د- مخاطر العملات الاجنبية:

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الاجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الاساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/-1% من قيمة الأموال الخاصة الصافية للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة الصافية (حصل البنك على استثناء من مصرف سورية المركزي-مجلس النقد والتسليف بأن يكون الحد الأقصى لمركز القطع الإجمالي هو 70% بدلاً من 60% وفق شروط محددة) هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الاجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل.
لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الآجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

هـ- مخاطر اسعار الاسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع:

تنشا مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد ابرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

ز – مخاطر العملات:

الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.
يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية –تكلفة الانتاج-مدى توفر البديل –الاستقرار السياسي).

مخاطر العملات الاجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الاجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.
وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2017 **ليرة سورية**

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	27,359,376,884	2,735,937,688	2,467,755,872
يورو (دائن)	16,772,237	1,677,224	1,257,918
جنيه استرليني (مدين)	(4,393,589)	(439,359)	(329,519)
ين ياباني (دائن)	-	-	-
عملات اخرى (مدين)	(10,596,560,850)	(1,059,656,085)	(794,742,064)

2016 **ليرة سورية**

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	12,206,699,846	1,220,669,985	1,408,962,907
يورو (دائن)	31,253,844	3,125,384	2,344,038
جنيه استرليني (مدين)	(4,787,338)	(478,734)	(359,050)
ين ياباني (دائن)	-	-	-
عملات اخرى (دائن)	7,654,795,238	765,479,524	574,109,643

اختبارات الجهد:
بهدف التعرف على حجم المخاطر السوقية المحتملة فقد تم إجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

اختبارات جهد على المجموعة المصرفية لبنك الشام:
بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيل 35,6 مليار ل.س، و بلغت قيمة الأرصدة القائمة خارج الميزانية بعد التثقيل 15,2 مليار ل.س بقيمة إجمالية لداخل و خارج الميزانية بعد التثقيل 50.9 مليار ل.س، في حين أن قيمة التجاوز الفعلي القائم للبيانات داخل الميزانية بلغت 13.2 مليار ل.س.

- الحسابات داخل الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي إلى درجة تصنيف -BBB:

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

ز – مخاطر العملات :

بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيل 47.5 مليار ل.س و قد تجاوزت الحد الأقصى المسموح به بقيمة 25.1 مليار ل.س.

- الحسابات خارج الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي إلى درجة تصنيف -BBB:

بلغت قيمة الأرصدة القائمة خارج الميزانية بعد التثقيل 20.3 مليار ل.س.

اختبارات جهد على البنوك المراسلة الخارجية:

- الحسابات داخل الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنوك المراسلة ليصبح ضمن الشريحة التالية الأكثر خطورة.

أظهرت نتيجة الاختبار عدم وجود تجاوز في حسابات البنوك عن الحد الأقصى المسموح به.

اختبارات جهد على مراكز القطع المفتوحة:

بتاريخ 2017/12/28 (كآخر يوم عمل ضمن عام 2017) بلغت نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي 0.76% من قيمة الأموال الخاصة الصافية، كما بلغت نسبة مركز القطع الإجمالي 45.86% من قيمة الأموال الخاصة الصافية.

- اختبار أثر هبوط سعر صرف العملة المحلية بنسبة 15%.

ما زالت نسبة كل من مركز القطع التشغيلي الصافي و مركز القطع الإجمالي ضمن الحدود القانونية المسموح بها بموجب القرارات و القوانين السارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

فجوة العائد

2017	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الاجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
الموجودات								
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	10,402,600,000	35,000,000	6,392,520,000	0	0	0	0	16,830,120,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	218,897,628	2,701,760,116	3,742,427,148	18,610,719,151	5,006,479,923	1,222,495,141	3,882,189,112	35,384,968,219
مجموع الموجودات	**10,621,497,628**	**2,736,760,116**	**10,134,947,148**	**18,610,719,151**	**5,006,479,923**	**1,222,495,141**	**3,882,189,112**	**52,215,088,219**
المطلوبات								
تأمينات نقدية	525,000	-	-	35,000,000	4,941,235	-	-	40,466,235
إيداعات وجسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	40,000,000	325,000,000	0	0	0	0	155,000,000	520,000,000
مجموع المطلوبات	**40,525,000**	**325,000,000**	**0**	**35,000,000**	**4,941,235**	**0**	**155,000,000**	**560,466,235**
أصحاب الاستثمار المطلق	4,287,147,162	2,707,953,502	7,921,282,270	3,270,594,846	3,018,133,941	2,851,408,657	653,633,156	24,710,153,534
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق	**4,327,672,162**	**3,032,953,502**	**7,921,282,270**	**3,305,594,846**	**3,023,075,176**	**2,851,408,657**	**808,633,156**	**25,270,619,769**
الفجوة في كل فترة	6,293,825,466	(296,193,386)	2,213,664,878	15,305,124,305	1,983,404,747	(1,628,913,516)	3,073,555,956	26,944,468,450
الفجوة التراكمية	6,293,825,466	5,997,632,080	8,211,296,958	23,516,421,263	25,499,826,010	23,870,912,494	26,944,468,450	

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

فجوة العائد(تتمة):

	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الاجمالي
2016	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
مجموع الموجودات	58,215,346,898	18,011,348,433	28,841,425,977	13,274,537,077	3,456,967,083	898,594,122	3,144,609,525	**125,842,829,116**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق	447,069,341	1,571,132,713	1,696,470,185	1,766,765,687	1,236,384,143	720,936,356	199,297,569	**7,638,055,995**
الفجوة في كل فترة	57,768,277,557	16,440,215,720	27,144,955,792	11,507,771,391	2,220,582,940	177,657,766	2,945,311,956	**118,204,773,121**
الفجوة التراكمية	57,768,277,557	74,208,493,277	101,353,449,069	112,861,220,459	115,081,803,399	115,259,461,165	118,204,773,121	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

تحليل الحساسية لمخاطر العائد:

الفجوة التراكمية لغاية سنة

العملة	الفجوة	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
2017		**%2**	**75%**
ليرة سورية	(4,982,006,321)	(99,640,126)	(74,730,095)
دولار	18,558,817,966	371,176,359	278,382,269
يورو	10,294,100,849	205,882,017	154,411,513
عملات أخرى	-	-	-

العملة	الفجوة	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
2016		**%2**	**%75**
ليرة سورية	8,657,019,244	173,140,385	129,855,289
دولار	76,013,037,086	1,520,260,742	1,140,195,556
يورو	24,250,254,836	485,005,097	363,753,823
عملات أخرى	6,339,150,000	126,783,000	95,087,250

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

التركز في مخاطر العملات الاجنبية:

العملة / البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
2017 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	6,812,535,782	678,196,207	5,414,086	-	-	1,703,109	7,497,849,184
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	33,330,371,433	13,674,373,952	744,490	-	-	3,314,175,640	50,319,665,515
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	15,643,981,075	-	-	-	-	-	15,643,981,075
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	9	586,751,007	-	-	-	-	586,751,016
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	190,508,869	951,405	-	-	-	3,008,172	194,468,446
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,881,757,017	-	-	-	-	-	1,881,757,017
مجموع الموجودات	**57,859,154,185**	**14,940,272,571**	**6,158,576**	**-**	-	**3,318,886,922**	**76,124,472,253**
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	21,094,036,954	7,890,392,988	8,789,100	-	22,689,436	13,836,834,112	42,852,742,590
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	3,579,957,880	3,216,231,643	1,763,064	-	-	30,267,760	6,828,220,347
تأمينات نقدية	697,608,471	3,420,743,122	-	-	-	-	4,118,351,593
ذمم دائنة	44,166,800	67,571,066	-	-	-	25,656,464	137,394,330
مخصصات متنوعة	159,098,811	166,442	-	-	-	-	159,265,253
مطلوبات أخرى	1,266,724,368	169,489,156	-	-	-	-	1,436,213,524
مجموع المطلوبات	**26,841,593,284**	14,764,594,417	**10,552,164**	-	**22,689,436**	**13,892,758,336**	**55,532,187,637**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق	3,472,069,426	109,254,069	-	-	-	-	3,581,323,495
حقوق المساهمين	186,114,592	49,651,849	**-**	-	-	-	235,766,441
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	**30,499,777,302**	**14,923,500,335**	**10,552,164**	-	**22,689,436**	**13,892,758,336**	**59,349,277,573**
صافي التركز داخل الميزانية	**27,359,376,883**	**16,772,236**	**(4,393,588)**	-	**(22,689,436)**	**(10,573,871,415)**	**16,775,194,680**
التزامات محتملة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-	-

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

التركز في مخاطر العملات الاجنبية(تتمة):

العملة / البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
2016 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	مقوم بالليرة السورية	
الموجودات							
مجموع الموجودات	94,330,563,034	45,557,182,065	6,659,089	-	-	9,100,863,034	**148,995,267,221**
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين							
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	82,123,863,187	45,525,928,221	11,446,427		25,795,350	1,420,272,445	**129,107,305,631**
صافي التركز داخل الميزانية	12,206,699,846	31,253,844	(4,787,338)		(25,795,350)	7,680,590,589	**19,887,961,591**
التزامات محتملة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

2. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً.
يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 66,39% كما في31 كانون الأول 2017 بينما بلغت 58.28% كما في 31 كانون الأول 2016.
يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2017 كانت قد بلغت 97.35% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 53.43%

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطرالسيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات :إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد :تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية :إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراءرقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5 %.
هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:
يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.
السيناريوهات التي تطبق دورياً على نسبة السيولة بالليرات السورية:
يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات للتقييم درجة تحمل المصرف للمخاطر المفترضة و الحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل بقيمها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحياناً إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن.
يتم أيضاً إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الآجلة بافتراض عمليات كسر و سحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن و على بعض من أصناف الزبائن.
أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد و التسليف و مجلس إدارة بنك الشام.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

3.مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة)على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية:

كما في 31 كانون الأول 2017 المبلغ بآلاف الليرات السورية	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	من سنة الى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	36,216,904	-	-	-	-	-	-	-	36,216,904
حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	49,130,072	405,871	6,392,520	-	-	-	-	-	55,928,463
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	218,898	2,701,760	3,742,427	18,610,719	5,006,480	1,222,495	3,527,153	355,036	35,384,968
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	1,098,644		1,098,644
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	1,693,854	1,693,854
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	4,017	4,017
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	1,361	-	-	-	-	1,361
موجودات أخرى	34,737	229,275	190,010	36,989	20,681	-	233,018	-	744,710
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,163,455	2,163,455
مجموع الموجودات	**85,600,611**	**3,336,906**	**10,324,957**	**18,649,069**	**5,027,161**	**1,222,495**	**4,858,815**	**6,597,212**	**135,617,226**
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	45,971,577	325,000	-	-	-	-	155,000	-	46,451,577
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	6,481,910	4,861,433	4,861,433	4,861,433	4,861,433	3,240,955	3,240,955	-	32,409,552
تأمينات نقدية	1,443,117	852,833	1,262,004	490,240	173,182	527,956	-	-	4,749,332
ذمم دائنة	137,394	-	-	-	-	-	-	-	137,394
مخصصات متنوعة	3,371	-	-	-	-	-	-	236,700	240,071
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	141,535	-	-	-	-	141,535
مطلوبات أخرى	1,761,896	1,104,988	8,144	-	-	-	68	-	2,875,096
مجموع المطلوبات	**55,799,265**	**7,144,254**	**6,131,581**	**5,493,208**	**5,034,615**	**3,768,911**	**3,396,023**	**236,700**	**87,004,557**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,297,879	2,756,828	7,931,771	3,344,037	3,057,153	2,864,818	856,297	0	25,108,783
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**60,097,144**	**9,901,082**	**14,063,352**	**8,837,245**	**8,091,768**	**6,633,729**	**4,252,320**	**236,700**	**112,113,340**
فجوة السيولة 2017	**25,503,467**	**(6,564,176)**	**(3,738,395)**	**9,811,824**	**(3,064,607)**	**(5,411,234)**	**606,495**	**6,360,512**	**23,503,886**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

3.مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة)على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية:

كما في 31 كانون الأول 2016 المبلغ بآلاف الليرات السورية	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	من سنة الى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	20,103,304	-	-	-	-	-	-	-	20,103,304
حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجلبب لدى البنوك والمؤسسات المالية	92,190,819	15,522,900	22,285,577	-	-	-	-	-	129,999,296
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	1,623,540	-	35,000	-	-	1,658,540
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	765,095	2,488,448	6,724,811	11,650,997	3,456,967	863,594	2,850,930	293,680	29,094,522
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	850,920	-	850,920
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	507,420	507,420
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	955,235	955,235
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	2,991	2,991
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	1,547				-	1,547
موجودات أخرى	259,826	242,324	328,896	110,486	36,775	41,673	274,785	-	1,294,766
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,514,904	2,514,904
مجموع الموجودات	**113,319,044**	**18,253,673**	**29,339,284**	**13,386,570**	**3,493,742**	**940,268**	**3,976,635**	**4,274,230**	**186,983,445**
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	113,291,871	704,350	-	-	620,000	155,000	-	-	114,771,221
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	6,978,730	5,234,047	5,234,047	5,234,047	5,234,047	3,489,365	3,489,365	-	34,893,648
تأمينات نقدية	2,605,006	219,155	1,560,918	158,537	174,962	188,315	-	-	4,906,893
ذمم دائنة	18,644	-	-	-	-	-	-	-	18,644
مخصصات متنوعة	7,076	-	-	-	-	-	-	216,421	223,497
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	525,013	-	-	-	-	525,013
مطلوبات أخرى	1,116,180	3,880	-	-	9,813	102	-	-	1,129,974
مجموع المطلوبات	**124,017,506**	**6,161,432**	**6,794,966**	**5,917,598**	**6,038,822**	**3,832,781**	**3,489,365**	**216,421**	**156,468,890**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	412,226	886,730	1,721,002	1,789,826	619,505	573,295	356,892	-	6,359,475
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**124,429,731**	**7,048,162**	**8,515,967**	**7,707,424**	**6,658,326**	**4,406,076**	**3,846,257**	**216,421**	**162,828,365**
فجوة السيولة 2016	**(11,110,688)**	**11,205,511**	**20,823,317**	**5,679,146**	**(3,164,584)**	**(3,465,808)**	**130,378**	**4,057,809**	**24,155,081**

41 إدارة المخاطر(تتمة):

3.مخاطر السيولة (تتمة):

ثانياً: بنود خارج بيان المركز المالي

31-كانون الأول-2017	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	5,278,411,627	-	-	5,278,411,627
سقوف غير مستغلة مباشرة و غير مباشرة	9,042,656,202		-	9,042,656,202
الكفالات	3,645,533,390	-	-	3,645,533,390
المجموع	**17,966,601,219**	**-**	**-**	**17,966,601,219**

31-كانون الأول-2016	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	3,085,840,176	497,743,811	-	3,583,583,987
سقوف غير مستغلة مباشرة و غير مباشرة	6,333,539,339		-	6,333,539,339
الكفالات	2,251,472,430	-	-	2,251,472,430
المجموع	**11,670,851,945**	**497,743,811**	**-**	**12,168,595,756**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

3. المخاطر التشغيلية:

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج أما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفين أو المخاطر المصاحبة لمنتجات المصرف المعتمدة والخدمات المصرفية المقدمة.

يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة وتتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصقل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات المصرف وتحديد المخاطر المرافقة لها.

يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبينة على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءت الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثر العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال المصرف.

المخاطر الشرعية:

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.

لتجنب هذه المخاطر يقوم المصرف بما يلي:

- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للمصرف بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في المصرف تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في المصرف للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وإعداد إجراءات واستبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناظمة لعمل الجهاز المصرفي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

41 إدارة المخاطر(تتمة):

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.
تنتج مخاطر السمعة لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياطات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

بهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم المصرف باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.
يولي المصرف اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود المصرف بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة المصرف وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي المصرف اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية وتضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع وتسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة وإدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك.
توفر خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك وتؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات وتؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد اجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقق الغاية المرجوة منها وتضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر وتتأكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور والمفاتيح العادية والالكترونية وتؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات والشبكة البديلة والرديفة والنظام البنكي والتطبيقات البديلة وتدير عملية التشغيل البديل وتؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات وتعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
- خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ وتناقش موضوع الإعلان وتفعيل حالات الطوارئ ومستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
- خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ ومن ثم العودة إلى التشغيل العادي وتشغيل المركز البديل وإيقاف المركز الرئيسي وتحدد الخدمات المشمولة بالطوارئ والمستثناة منها.
- خطة النسخ الاحتياطي والاستعادة التي تدير التطبيقات وقواعد بياناتها والملفات الالكترونية لدوائر وأقسام البنك وتسلط الضوء على إعدادات المبدلات والموزعات وإعدادات أنظمة تشغيل المخدمات والأرشيف الالكتروني والمستندات والوثائق الورقية.
- خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل وآلية اتصال فريق خطة الطوارئ وحدود التعميم والتبليغ.
- خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث والتبليغ عنها وتصنف الحوداث إلى عادية أو طارئة وتسجل الحوادث وتحدد مسؤولية المتابعة والمعالجة.
- خطة التنسيق والفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار والتنسيق مع مسؤول إعلان وتفعيل الطوارئ والتنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ ومع دائرة الموارد البشرية ودوائر البنك ذات العلاقة وتناقش موضوع الإخلاء والإسعافات الأولية.

قام المصرف أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة والنقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية وآجال التمويلات القائمة والمتوقعة وتم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحتفظ بها وتوزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

42 التحليل القطاعي:

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

- **قطاع الأعمال:**

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات:يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

البيـــان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	2017	2016
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
إجمالي الإيرادات	240,047,386	3,817,262,705	(2,109,478,165)	427,203,859	1,039,865,259	3,414,901,044	11,850,590,950
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	-	(677,198,549)	-	-	-	(677,198,549)	(603,700,891)
تدني قيمة استثمارات الوكالات	-	-	-	-	-	-	-
نتائج أعمال القطاع	**240,047,386**	**3,140,064,156**	**(2,109,478,165)**	**427,203,859**	**1,039,865,259**	**2,737,702,495**	**11,246,890,059**
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(5,154,049,171)	(5,154,049,171)	(2,220,798,375)
حصة المصرف من أرباح(خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	**240,047,386**	**3,140,064,156**	**(2,109,478,165)**	**427,203,859**	**(4,114,183,912)**	**(2,416,346,676)**	**9,026,091,684**
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(137,382,891)	(137,382,891)	(520,849,863)
صافي ربح (خسائر) السنة	**240,047,386**	**3,140,064,156**	**(2,109,478,165)**	**427,203,859**	**(4,251,566,803)**	**(2,553,729,567)**	**8,505,241,821**
موجودات القطاع	1,800,738,917	33,584,229,302	91,747,775,369	588,135,166		127,720,878,754	181,455,638,708
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	7,896,347,743	7,896,347,743	5,527,806,420
مجموع الموجودات	**1,800,738,917**	**33,584,229,302**	**91,747,775,369**	**588,135,166**	**7,896,347,743**	**135,617,226,497**	**186,983,445,128**
مطلوبات القطاع	-	3,156,456	46,454,157,621	4,778,909,356	-	51,236,223,433	119,668,469,819
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	35,768,334,295	35,768,334,295	36,800,420,194
مجموع المطلوبات	**-**	**3,156,456**	**46,454,157,621**	**4,778,909,356**	**35,768,334,295**	**87,004,557,728**	**156,468,890,013**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017
42 التحليل القطاعي(تتمة):

- **قطاع التوزيع الجغرافي:**

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وافريقيا وأوروبا.

	2017		
	داخل سورية	**خارج سورية**	**المجموع**
الإيرادات			
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	4,091,557,387	840,721,177	4,932,278,564
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(847,993,192)	-	(847,993,192)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	1,459,951,609	-	1,459,951,609
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	115,247,629	-	115,247,629
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	(3,106,312,496)	-	(3,106,312,496)
ايرادات اخرى	7,117,509	-	7,117,509
إجمالي الأرباح التشغيلية	**1,719,568,446**	**840,721,177**	**2,560,289,623**
مصاريف تشغيلية	(4,824,357,118)	-	(4,824,357,118)
مخصصات تشغيلية أخرى	(152,279,181)		(152,279,181)
صافي الأرباح قبل الضريبة	**(3,257,067,853)**	**840,721,177**	**(2,416,346,676)**
مصروف ضريبة الدخل	(137,382,891)		(137,382,891)
صافي أرباح السنة			(2,553,729,567)
الموجودات	**87,730,192,043**	**47,887,034,454**	**135,617,226,497**

	2016		
	داخل سورية	**خارج سورية**	**المجموع**
الإيرادات			
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	2,048,077,766	1,283,701,729	3,331,779,495
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(458,707,353)		(458,707,353)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	963,043,961		963,043,961
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	614,035,537		614,035,537
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	6,896,219,734		6,896,219,734
ايرادات اخرى	4,624,696		4,624,696
إجمالي الأرباح التشغيلية	**10,067,294,342**	**1,283,701,729**	**11,350,996,071**
مصاريف تشغيلية	(2,218,450,318)		(2,218,450,318)
مخصصات تشغيلية أخرى	(106,454,071)		(106,454,071)
صافي الأرباح قبل الضريبة	**7,742,389,954**	**1,283,701,729**	**9,026,091,684**
مصروف ضريبة الدخل	(520,849,863)		(520,849,863)
صافي أرباح السنة			**8,505,241,821**
الموجودات	**186,864,527,237**	**118,917,891**	**186,983,445,128**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

43 إدارة رأس المال:

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:

لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المثقلة أيضاً حسب دراجة المخاطرة والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية وعلاوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة والأرباح المدورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة وصافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم المصرف المعاد شراؤها وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة والغير المكونة من قبل المصرف والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تتم مراقبة متطلبات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ويتوجب على البنك في حال انخفاض الأموال الخاصة الأساسية بعد استبعاد الأعباء على مخاطر الائتمان عن نسبة 28,5% من الأعباء المترتبة على مخاطر السوق أن يقوم إما بتخفيض حجم مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك أثناء عمله المصرفي أو القيام بزيادة الأموال الخاصة الأساسية، كما يتوجب على البنك أن يحتفظ بحجم أموال خاصة لمواجهة المخاطر التشغيلية يساوي 15% من متوسط إجمالي الإيرادات خلال السنوات الثلاث السابقة على أن يكون إجمالي الدخل إيجابياً لهذه السنوات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
الأموال الخاصة الأساسية	**21,287,464,592**	**23,813,161,588**
رأس المال	5,000,000,000	5,000,000,000
أرباح مدورة غير محققة *	14,708,920,881	17,815,248,326
أرباح / خسائر متراكمة محققة	437,394,760	273,201,238
احتياطي قانوني	313,909,216	244,917,707
احتياطي خاص	313,909,216	244,917,707
احتياطي معادل الأرباح	518,507,215	239,028,017
الموجودات غير الملموسة	(4,016,696)	(2,991,407)
عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه	(1,160,000)	(1,160,000)
الأموال الخاصة المساندة	**33,051,351**	**33,051,351**
احتياطي مخاطر التمويل	33,051,351	33,051,351
صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي	**21,320,515,943**	**23,846,212,939**
الموجودات المثقلة	78,019,060,318	46,684,661,711
حسابات خارج الميزانية المثقلة	1,442,955,143	492,613,947
المخاطر التشغيلية	3,762,975,256	2,257,346,541
مركز القطع التشغيلي	10,814,178,673	7,713,757,133
	94,039,169,390	**57,148,379,332**
نسبة كفاية رأس المال (%)	**22.67%**	**41.73%**
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	**22.64%**	**41.67%**
نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين(%)	**99.84%**	**99.86%**

حسب قرارمجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادرفي 24 كانون الثاني2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب1تاريخ 4-2-2008 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لاغراض احتساب كفاية راس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب4 عام 2007

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

44 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

31 كانون الأول 2017 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	36,216,904	-	36,216,904
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	55,928,464	-	55,928,464
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	31,502,779	3,882,189	35,384,968
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	1,098,644	1,098,644
استثمارات في العقارات	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	1,693,854	1,693,854
موجودات غير ملموسة	-	4,017	4,017
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	1,361	-	1,361
موجودات أخرى	511,691	233,017	744,708
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	2,163,456	2,163,456
مجموع الموجودات	**124,161,199**	**11,456,027**	**135,617,226**
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	46,296,577	155,000	46,451,577
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	29,168,597	3,240,955	32,409,552
تأمينات نقدية	4,749,332	-	4,749,332
ذمم دائنة	137,395	-	137,395
مخصصات متنوعة	3,371	236,700	240,071
مخصص ضريبة الدخل	141,535	-	141,535
مطلوبات أخرى	2,875,027	68	2,875,095
مجموع المطلوبات	**83,371,834**	**3,632,723**	**87,004,557**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	24,252,484	856,297	25,108,781
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**107,624,318**	**4,489,020**	**112,113,338**
الصافي	**16,536,881**	**6,967,007**	**23,503,888**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

44 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات(تتمة):

31 كانون الأول 2016 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	20,103,304	-	20,103,304
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	129,999,296	-	129,999,296
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,658,540	-	1,658,540
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	25,949,913	3,144,610	29,094,522
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	850,920	850,920
استثمارات في العقارات	-	507,420	507,420
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	955,235	955,235
موجودات غير ملموسة	-	2,991	2,991
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	1,547	-	1,547
موجودات أخرى	1,019,981	274,785	1,294,766
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	2,514,904	2,514,904
مجموع الموجودات	**178,732,580**	**8,250,865**	**186,983,445**
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	114,771,221	-	114,771,221
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	31,404,283	3,489,365	34,893,648
تأمينات نقدية	4,906,893	-	4,906,893
ذمم دائنة	18,644	-	18,644
مخصصات متنوعة	7,076	216,421	223,497
مخصص ضريبة الدخل	525,013	-	525,013
مطلوبات أخرى	1,129,974	-	1,129,974
مجموع المطلوبات	**152,763,104**	**3,705,786**	**156,468,890**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	6,002,582	356,892	6,359,475
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**158,765,686**	**4,062,678**	**162,828,365**
الصافي	**19,966,894**	**4,188,187**	**24,155,081**

45 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
اعتمادات مستندية	5,278,411,627	3,583,583,987
كفالات:	3,645,533,390	2,251,472,430
لقاء دفع	22,000,000	22,000,000
لقاء حسن تنفيذ	3,315,290,022	1,669,149,467
لقاء اشتراك في مناقصات	308,243,368	560,322,963
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	9,042,656,202	6,333,539,339
	17,966,601,219	**12,168,595,756**

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:		
تستحق خلال سنة	-	-
مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد	-	-
ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:		
تستحق خلال سنة	12,434,486	10,869,896
تستحق خلال أكثر من سنة	115,938,699	82,039,688
مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد	**128,373,185**	**92,909,584**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2017

46 القضايا المقامة من المصرف:

الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:

- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
- طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
- وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابت الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/آب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.
- تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (للحكم)، ونتيجة لما سبق، صدر بتاريخ 2016/2/11 قرار محكمة الاستئناف برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على اموالها.
- يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالمديونية، ويتم حالياً دراسة سبل اعادة مباشرة الاجراءات القضائية لتحصيل حقوق المصرف.
- تم المباشرة بالإجراءات التنفيذية و تم استلام اقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية و قام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد و تم تبليغ دار الاستثمار و نحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

الدعاوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 و تم سماع الشهود بجلسة 2017/5/30 وصدر قرار إعدادي من القاضي بتكليفنا بإثبات الأضرار اللاحقة من جراء السرقة وأنها مشمولة بعقد التأمين وفي جلسة 2018/2/19 تم طلب مهلة من قبلنا لاستكمال الوثائق المطلوبة من قبل المحكمة فتأجلت لموعد 2018/3/12 و في موعد الجلسة تم ابراز الوثائق المطلوبة و تم تحديد يوم 2018/4/16 موعداً للجلسة القادمة و المؤجلة لجواب الخصم (التأمين).

47 الأحداث الهامة:

قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام , والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل مع البنك , وفي هذا السياق نؤكد عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية .

و إن آثر هذه العقوبات على البنك هو تجميد أصول البنك لدى المؤسسة الأم .

و نؤكد أن جميع تعاملات البنك لا تشوبها شائبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ولدينا كافة الوثائق والمستندات التي تثبت صحة ذلك , و قد قامت إدارة البنك باتخاذ الاجراءات و الخطوات المناسبة لتفادي اثر العقوبات و نؤكد على استمرارية العمل بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المعمول بها والتي يقدمها الى عملائه

ونؤكد أن جميع المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها الى سورية , ولم تصدر أي قرارات بمنع توريدها لسورية من أي جهة كانت.

47 الأحداث الهامة (تتمة) :

و من جانبها قامت ادارة البنك مباشرة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.